بناء سياسة تمويلية للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية

المستخلص:

قامت الدراسة الحالية على تحقيق هدف رئيس وهو: بناء سياسة تمويلية للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية. وحتى يتم تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي، وبعد تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على كافة أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (171) ما بين عمداء كليات، ورؤساء العمادات والأقسام والمكاتب والمراكز الخدمية بالجامعات الأهلية، واستجاب منهم (121) من إجمالي مجتمع الدراسة، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، منها: أن هناك حيادية بين أفراد الدراسة حول واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية، ومن مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية السعودية القطاع الخاص، يليها الجامعة المنتجة، ثم الخدمات التعليمية، وأخيراً الوقف والمساعدات، ومن المساهمات الممكنة للخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، واستقطاب الجامعات الأهلية كفاءات علمية كالخبراء للتعاون معها لإقامة برامج ومشروعات بحثية تدر دخلاً مادياً لها، وتحصيل رسوم دراسية إضافية على بعض التخصصات النوعية المتعلقة باحتياجات سوق العمل كالتخصصات التقنية وغيرها، ومن المساهمات الممكنة للقطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي: إقامة القطاع الخاص بعض معارضه داخل الجامعات الأهلية مقابل مبالغ مالية، وتمويل المراكز البحثية داخل الجامعات الأهلية من خلال إنشاء كراسي للبحث العلمي، وهناك عدد من المعوقات التي قد تحول تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية، والتي يأتي في مقدمتها معوقات مساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، يليها معوقات مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، ثم معوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، وأخيراً تأتي معوقات مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي، تمويل التعليم الجامعي الأهلي، بناء سياسة تمويلية.

Abstract:

Building A Funding Policy for The Private Universities in The Kingdom of Saudi Arabia in The Light of International Experiences

The current study aimed to achieve the following main objective is: build a financing policy for private universities in the Kingdom of Saudi Arabia based on international experiences. In order to achieve this objective, the descriptive survey method is applied. After applying the tool of the study (Questionnaire) to all members of the study population, who are (171) between Deans of colleges, heads of Deanships, departments, offices, and service centers in the private universities, (121) of the total study population. The study revealed the following main results: That There is neutrality between the members of the study about the reality of financing private universities in the Kingdom of Saudi Arabia. And The private sector is the first possible source of financing that may contribute to the diversification of the

financing sources of the private universities in the Kingdom of Saudi Arabia, followed by the productive university, the educational services, and finally endowment and assistance. And The possible contributions of educational services to financing the private university education including that the private universities should recruit scientific competencies such as experts to collaborate with them to establish programs and research projects that generate financial income, and to collect additional tuition fees on some specific majors related to the needs of the labor market such as technical and other programs. And The possible contributions of the private sector to finance the private university education that the private sector: should establish some exhibitions within the private universities against amounts, And finance research centers within the national universities through establishing scientific research chairs. There are barriers may prevent financing private universities in the Kingdom of Saudi Arabia. Firstly, the impediments to the contributions of endowment and internal assistance in financing the private university education, followed by the barriers of the contribution of the productive university in financing the private university education, and then obstacles to benefit from educational services in financing the university education, and finally the impediments of the private sector contribution to finance the private university education.

Keywords: University education, Funding for university education, Building a financing policy.

المقدمة:

يؤكد الواقع الفعلي أن الجامعات المرموقة والمتفوقة أو الساعية نحو التفوق في عالمنا المعاصر لا تعتمد في تمويلها على نمط تمويلي واحد، حتى وإن كانت مملوكة بالكامل للدولة أو للقطاع الخاص، وإنما تسعى باستمرار إلى تنويع وزيادة مصادر تمويلها لمواجهة الإنفاق على أنشطتها وبرامجها التعليمية والبحثية؛ فجامعة "هارفارد" على سبيل المثال والتي تأتي في مقدمة أفضل جامعات العالم تسعى دائما إلى تنويع مصادر تمويلها اعتماداً على استقلالها المالي كجامعة خاصة، الأمر الذي مكنها من إنشاء شركات خاصة مملوكة لها بالكامل أو مشاركة فيها مع جهات أخرى (Harvard University, 2015**). وفي بريطانياً نجد "جامعة أكسفورد" التي تُعد واحدة من أفضل (20) جامعة على مستوى العالم (**Oxford University Gazette, 2011**)، وبالرغم من أنها جامعة حكومية؛ إلا أن ذلك لم يمنعها من الاعتماد على عوائد الشراكات البحثية مع جهات ومنظمات بحثية خارجية (**Oxford University, 2016**). كما تُعد "جامعة كامبريدج" واحدة من أهم الجامعات العالمية التي تتميز في قدرتها على تنويع مصادر تمويلها وتحقيق الاكتفاء ذاتياً وماليا، من دون الاعتماد على جهات أخرى سواء حكومية أو خاصة (** Dominicis, Pérez & Zubieta, 2011**).**

تزداد مشكلة تمويل التعليم والجامعات تعقداً وإلحاحاً على إيجاد حلول لها في الدول التي تعتمد في جُل دخلها على مصدر اقتصادي واحد، والتي من بينها المملكة العربية السعودية، حيث تشكل عائدات النفط والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به النسبة الأكبر من الدخل الوطني السعودي، وذلك على الرغم من المحولات والجهود الكبيرة والمتعددة التي تبذلها المملكة لتنويع مصادر دخلها، من خلال أنظمة الاستثمار المتتالية التي وضعتها المملكة لجذب وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية (الزهراني، 2004، 35-37)، بالإضافة إلى ما تسعى لتحقيقه الرؤية الوطنية 2030 من أهداف في هذا المجال، انطلاقاً من إدراك حكومة المملكة أن النفط ثروة في طريقها إلى النفاذ لا محالة، ومن ثم فهناك ضرورة ملحة للبحث عن مصادر دخل وتمويل جديدة تحمي من خلالها المملكة نفسها من التقلبات في أسعار النفط على المدى القصير والمتوسط، ومن نفاذ النفط على المدى الطويل.

وتأسيساً على ما سبق ورغبة في تخفيف الأعباء عن الإنفاق الحكومي عمدت حكومة المملكة العربية السعودية إلى السماح للقطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات التي تقدمها للمواطنين بشكل كلي أو جزئي في إطار ما سُمي بسياسة إعادة الهيكلة (الفاعوري، 2004، 99-103). وكانت الخدمات التعليمية في مقدمة الخدمات التي طالتها سياسة الخصخصة في المملكة العربية السعودية، وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي الأهلي، فقد صدر في شأنه قرار مجلس الوزراء رقم (212) وتاريخ 1421/9/1هـ القاضي بالموافقة على لائحة الكليات الأهلية، وتلاه صدور التوجيه السامي الكريم رقم (7/ب/10466) وتاريخ 1423/4/1هـ بالموافقة على إنشاء جامعة الأمير سلطان، وجامعة الفيصل. كما أكدت خطة التنمية التاسعة (1431-1436هـ) على أهمية دعم مؤسسات التعليم العالي في القطاع الخاص. وقد شهدت المملكة العربية السعودية بداية من صدور هذه القرارات والتوجيهات، توسعاً في إنشاء الجامعات الأهلية، حتى بلغ عددها وفقاً لآخر الإحصاءات (13) جامعات (وزارة التعليم، https://departments.moe.gov.sa).

ومن الجدير بالذكر أن الجامعات الأهلية السعودية ليست استثناء مما تعانيه الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية لأخرى من تذبذب وضعف كفاية التمويل اللازم للقيام بالأنشطة المطلوبة وتحقيق المشروعات والبرامج التعليمية والبحثية والمجتمعية الطموحة، حيث تعاني هذه الجامعات من محدودية التمويل ومحدودية مصادره التي تكاد تنحصر في التمويل من قبل الملاك، ورسوم الطلاب، وبعض المساعدات الحكومية، دون وجود يذكر لمصادر التمويل الجامعي الأخرى، كالأوقاف، والتبرعات، والشراكات البحثية، وتسويق منتجات البحث العلمي، وغيرها من المصادر أو الأساليب التي يمكن أن تعتمد عليها الجامعات السعودية في تنويع مصادر تمويلها. وانطلاقاً مما سبق فإن الدراسة الحالية تسعى إلى التعرف على واقع تمويل الجامعات الأهلية السعودية من وجهة نظر الأكاديميين السعوديين، والمصادر المتاحة لتنويع تمويل هذه الجامعات.

مشكلة الدراسة:

أظهرت العديد من الدراسات التي تناولت تمويل التعليم الجامعي كتحدٍ يواجه الجامعات المعاصرة، والبحث عن حلول وطرائق متنوعة للتغلب عليه، أن اعتماد الجامعات سواء الحكومية أو الخاصة بشكل أساسي أو كلي على التمويل أو الدعم الحكومي، يجعل هذه الجامعات عرضة لتذبذب الإنفاق الحكومي على الجامعات نتيجة ما تتبعه تلك الحكومات من سياسات تقشفية لمواجهة الأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها (Bracco, 1997)، بالإضافة إلى ما يرتبط بالتمويل الحكومي من بيروقراطية وروتين يعيقان الجامعة على القيام بوظائفها وأدورها وأنشطتها في التوقيتات المناسبة، ويحد من طموحاتها في مجال البحث العلمي المتطور والشامل (الأغبري؛ والمشرف، 2015، 507).

وفي المملكة العربية السعودية، وبالرغم من الاهتمام المتزايد بالتعليم عموماً والتعليم الجامعي خصوصاً، والتزايد المستمر في مخصصات الإنفاق عليه، كمبالغ مالية من إجمالي الموازنة العامة للدولة، والتي وصلت في عام 2015/2014 إلى (210) مليار ريال سعودي للتعليم والتدريب أي ما يعادل (25%) من ميزانية المملكة لعام (2015) (www.jeg.sa, 24) مقابل (204) مليار ريال عام (2013) (شاوول، 2013، 8)؛ إلا أن الجامعات السعودية سواء الحكومية أو الخاصة تواجه مجموعة من التحديات والمشكلات المتعلقة بالتمويل وتنويع مصادره. حيث كشفت مجموعة من الدراسات المرتبطة بواقع التعليم الجامعي في المملكة عن مجموعة من التحديات والصعوبات التمويلية التي تواجه الجامعات السعودية الحكومية والأهلية، منها: الضعف العام لمشاركة القطاع الخاص في تمويل أو الاستثمار في التعليم الجامعي السعودي سواء الحكومي أو الخاص، حيث أشارت دراسة القحطاني (2013)، إلى أن ضعف الشراكة بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع سواء الحكومية أو الخاصة، وكذلك عدم قدرتها على تسويق إنتاجه البحثي، يُعدان من العوامل التي تحد من قدرة الجامعات على تنويع مصادر تمويلها. كما أظهرت الإحصاءات انخفاض نسبة مشاركة القطاع الخاص في تمويل الجامعات السعودية حيث لا تتعدى (3%)، وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بنسب مساهمة القطاع الخاص في تمويل الجامعات بالدول المتقدمة والتي تبلغ (39%) في اليابان، و(34%) في بريطانيا (الحربي، 2009، 234). كما أظهرت دراسة القحطاني (2013) أن ضعف الوعي المجتمعي بأهمية التعليم الجامعي ودوره في تحقيق التنمية وخدمة المجتمع يؤدي إلى ضعف إقبال مؤسسات وأفراد المجتمع على تقديم الدعم المالي (الأوقاف، الهبات، التبرعات...إلخ) للجامعات.

والحقيقة أن توفير مصادر التمويل اللازمة لقيام الجامعات السعودية سواء الحكومية أو الأهلية بوظائفها التعليمية والبحثية والمجتمعية بات أمراً لا يمكن التغاضي عنه ولا يصح اعتباره ضمن الأولويات التي يمكن تأخيرها أو تجاهلها، خصوصاً في ظل ما يعول على الجامعات السعودية من أدوار في تحقيق التنمية والتقدم والريادة للمملكة. حيث أكدت العديد من الخطط والبرامج الوطنية على أهمية وجوهرية دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية، بداية من خطط التنمية السابعة، ووصولاً إلى العاشرة (1436/ 1437-1440/ 1441) والتي أكدت جميعها على العمل تشجيع ودعم البحث العلمي في الجامعات، وكذلك الخطة الوطنية للعلوم والتقنية (1420/1421-

1441/1440) التي أكدت على ضرورة الارتقاء بمستويات البحث العلمي والابتكار والإبداع بمراكز الأبحاث القائمة داخل الجامعات (وزارة التعليم العالي، 2014، 42). بالإضافة إلى الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية المعروفة باسم برنامج أو مشروع (آفاق)، التي هدفت إلى قيام تعليم جامعي متكامل في المملكة تحكم توجهاته الرئيسية ثلاثة أبعاد هي: التوسع، الجودة، التمايز (زمان، 2014، 21)، والاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة (1433-1452/ 2012-2030)، وأخيراً الرؤية الوطنية (2030) التي تعول على الجامعات السعودية وما تقوم به من عمليات وأنشطة تعليمية وبحثية، في تحقيق ما وضعته من أهداف طموحة لتحقيق التقدم والريادة في شتى المجالات.

وانطلاقاً مما سبق تسعى الدراسة الحالية إلى البحث عن أساليب وطرائق جديدة ومتكاملة لبناء سياسة تمويلية عامة يمكن من خلالها تعظيم المصادر المتاحة لتمويل الجامعات السعودية، وكذلك إيجاد مصادر تمويل جديدة ومتنوعة يمكن من خلالها توفير التمويل اللازم لقيام الجامعات السعودية الأهلية بالأدوار المنوطة بها. وتأسيساً على ما سبق فإن مشكلة الدراسة الحالية تكمن في الإجابة عن تساؤل رئيس هو: ما السياسة التمويلية المقترحة للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية ؟

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة على تساؤل رئيس وهو: ما السياسة التمويلية المقترحة للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية ؟ وتتم الإجابة على التساؤل الرئيس من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية ؟
2. ما مصادر التمويل الممكنة التي قد تسهم في تنوّع مصادر تمويل الجامعات الأهلية؟
3. ما معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية لتحقيق هدف رئيس، وهو: التوصل لسياسة تمويلية للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف ، وهي:

1. التعرف على واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية.
2. الكشف عن مصادر التمويل الممكنة التي قد تسهم في تنوّع مصادر تمويل الجامعات الأهلية.
3. تحديد معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

- إلقاء الضوء على مصادر تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية، وآليات عملها، وكيفية إدارتها وفي هذا إثراء للمكتبة العربية.
- تتطلع الدراسة الحالية إلى أن تشكل استجابة فعلية للعديد من الدراسات التي تبحث

عن إيجاد سبل تمويل مقترحة (غير تقليدية) لتمويل التعليم الجامعي الأهلي، من خلال التعرف على الخبرات العالمية في هذا المجال.

- تأمل الدراسة الحالية من خلال النتائج المتوقع الوصول إليها، التوصل إلى مصادر تمويل بديلة تسهم في الارتقاء بالتعليم الجامعي الأهلي في المملكة العربية السعودية.
- التوصل لنتائج تساعد القائمين على عملية التمويل في الجامعات السعودية بوجه عام، والجامعات الأهلية على وجه الخصوص، في معرفة أفضل السبل لإدارة مصادر التمويل الحالية والبديلة.
- تقديم الدعم والمساعدة فيما يتعلق بعملية التمويل (مصادر التمويل، والمصادر المقترحة والبديلة) وإدارتها للجهات الأهلية الراغبة في إنشاء المؤسسات التعليمية الأهلية سواء أكانت ألجامعات أو المعاهد العليا والكليات الأهلية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: يقتصر موضوع الدراسة الحالي على وضع (بناء سياسة تمويلية للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية).
2. الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة الحالية في الجامعات الأهلية في خمسة مدن بالمملكة العربية السعودية، وهي:
   - مدينة الرياض: عقدت الدراسة على أربعة جامعات أهلية "جامعة الأمير سلطان الأهلية، جامعة الفيصل، جامعة اليمامة، جامعة دار العلوم".
   - مدينة جدة: تعقد الدراسة بها على جامعتين أهليتين "جامعة عفت، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية".
   - مدينة الخبر: تعقد الدراسة بها في جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية.
3. الحدود الزمانية: طبقت الدراسة الحالية في الفصل الدراسي الأول للعام (1440هـ) الموافق (2019/2018م).
4. الحدود البشرية: ستشمل الحدود البشرية في الدراسة الحالية كافة العمداء ومديري العمادات، والإدارات، ورؤساء الأقسام، والمكاتب والمراكز التابعة للكليات التابعة للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية للعام الدراسي الحالي 1440/1439هـ الموافق 2019/2018م.

مصطلحات الدراسة:

1. بناء سياسة تمويلية:

السياسة: الطريقة التي يعيش بها الناس معاً ويحكمون أنفسهم للمصلحة المشتركة والمتبادلة من أجل الإنجاز الراقي لكل منهم، وتتضمن أهدافها ووسائلها السعي لكشف وتنمية وترشيد قوى الإنسان إلى الأفضل، بفضل ما يمتلك من مهارات وخبرات تحقق له ذلك بشرط أن يكون في إطار من القيم والموصفات المتفق عليها من أبناء المجتمع الواحد (قلية والزكي، 2004، 170).

التمويل: مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإداراتها بكفاءة عالية، وهو محاولة لتدبير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ خطة التعليم خلال مدة زمنية محددة، وذلك في ضوء ما تم تحديده مسبقاً من كلفة (الحربي، 2015، 145).

أما بناء السياسة التمويلية فتُعرّف إجرائياً بأنها: حزمة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الجامعات الأهلية السعودية من أجل البحث عن مصادر مقترحة لتوفير موارد مالية إضافية لتدبير احتياجات الجامعة المالية اللازمة لتنفيذ خططها التعليمية الحالية والمستقبلية وذلك في ضوء الخطة المالية التي وضعتها مسبقاً.

2.تمويل التعليم الجامعي الأهلي:

يُعرّف تمويل التعليم الجامعي اصطلاحاً بأنه: مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية، وإدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (المالكي، 2013، 116).

أما تمويل التعليم الجامعي الأهلي فيُعرّف إجرائياً بأنه: كل ما يتم جمعه من أموال لصالح الجامعات الأهلية مجتمع الدراسة، والتي تقاس درجة مساهمته في تمويل الجامعات الأهلية إجرائياً بالدرجة الكلية التي سيحصل عليها من خلال استجابة أفراد عينة الدراسة على الأداة المعدة لهذا الغرض.

3. الجامعات الأهلية:

عرّف الحربي (2009، 233) الجامعات الأهلية بأنها: الجامعات التي يضطلع بها القطاع الخاص من ناحية التأسيس والإدارة والتمويل مقابل رسوم دراسية تؤخذ من المستفيدين من هذا التعليم سواء كان الطالب أو الجهات المانحة.

أما الجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية فتُعرّف إجرائياً بأنها: الجامعات التي تم إنشاؤها بتمويل كامل من قبل القطاع الخاص (الأهلي) في كافة مناطق المملكة العربية السعودية، في كل من مدينة الرياض والتي تشمل كل من جامعة الأمير سلطان الأهلية، وجامعة الفيصل الأهلية، وجامعة اليمامة الأهلية، وجامعة دار العلوم الأهلية، والجامعة العربية المفتوحة الأهلية، ومدينة جدة والتي تشمل كل من جامعة عفت الأهلية،

وجامعة الملك عبدالله الأهلية، ومدينة الخبر وتتمثل في جامعة محمد بن فهد الأهلية، ويديرها جميعاً القطاع الخاص، تحت إشراف وزارة التعليم، ويُسمح للطالب بالالتحاق بها مقابل رسوم دراسية محددة.

الإطار المفاهيمي:

أولاً: مفهوم التعليم العالي الأهلي:

يُعد مفهوم التعليم بوجه عام والتعليم العالي بشتى صوره بصورة خاصة من التعريفات التي حظيت باهتمام كبير نظراً لكونه أحد القطاعات المهمة التي يرتكز عليها المجتمع في تحقيق تنمية سليمة تلبي احتياجاته، ولذلك فقد جاءت عديد من التعريفات التي سعت إلى تحديد ماهية وطبيعة التعليم العالي لمكانته حيث يأتي في قمة مراحل التعليم والتي ينتظر المجتمع بمؤسساته ومنظماته مخرجاته لتحقيق أهدافه وتطلعاته.

ومن التعريفات التي سعت إلى توضيح طبيعة وماهية التعليم العالي تعريف توك (Talk, 2007, 2) والذي يرى أن التعليم العالي هو: "التعليم المقدم من كل جامعة أو كلية تتلقى دعمها من رسوم الدراسة بها ومن الأوقاف والتبرعات من الخرجين وأصدقاء تلك الجامعة أو الكلية دون سيطرة أي من الجهات الحكومية، وتتمتع بمطلق الحرية في وضع سياسات القبول والفصل بها، على عكس الحال في الجامعات الحكومية"، وفي نفس السياق عرف مجلس التعليم العالي بجنوب أفريقيا التعليم العالي الأهلي (الخاص) بأنه: "التعليم المقدم من قبل مؤسسات مملوكة لأفراد أو منظمات من القطاع الخاص، وتمنح نفس المؤهلات التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وهي ممولة بالكامل من القطاع الخاص، وتشرف عليها الدولة" (Council on Higher Education, 2018).

أما على المستوى العربي فقد حظي تعريف التعليم العالي بعديد من التعريفات من بينها تعريف حسان ومجاهد وعلي (2008، 157) حيث عرفوا التعليم العالي بأنه: "الكليات والجامعات الأهلية التي يتم إنشائها من مصادر أهلية غير حكومية من خلال هبات وتبرعات ومنح ووقفيات تخصص لها، وليس هدفها الربح، فهي ليست نشاطاً استثمارياً"، أما الحارثي (1433هـ، 17) فيرى أن التعليم العالي الأهلي هو "كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة التعليم الثانوي وتقدمه الجامعات والكليات الخاصة". أما على مستوى المملكة العربية السعودية فكانت هناك عديد من التعريفات ايضاً في شأن التعليم العالي الأهلي ومنها تعريف أبو الخير (2001، 16) والذي عرّفه بأنه "كل تعليم تقدمه مؤسسة تعليمية غير حكومية غير ربحية لا تقل مدة الدراسة فيها للطلاب أو الطالبات عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات، وتمنح الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، وتملكها وتديرها مؤسسة أو مؤسسات خيرية ذات شخصية اعتبارية، وتشرف عليها وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية"، أيضاً من التعريفات التي تناولت التعليم العالي الأهلي بالمملكة تعريف نياز (1435، 11-12) والذي أشار إليه باعتباره: "مؤسسات خاصة غير حكومية تعمل على هدى الشريعة الإسلامية، ذات شخصية اعتبارية، وتتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وذلك مقابل رسوم دراسية يتم تحصيلها من الطلاب، أو الجهات المناحة، أو ترعاه المؤسسات غير الربحية من أوقاف، أو هبات، أو تبرعات،

وذلك بهدف تقديم برامج تعليمية وتدريبية متخصصة لما فوق التعليم الثانوي، وفق الأنظمة والتعليمات في المملكة العربية السعودية".

أما الجامعات الأهلية في نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية فقد عرّفتها وحدّدت الغرض منها كل من المادة الثالثة والرابعة من لائحة الجامعات الأهلية "الجامعة هي مؤسسة تعليمية غير حكومية تعمل على هدي الشريعة الإسلامية ذات شخصية اعتبارية تتمتع باستقلال مالي وإداري، بما لا يتعارض مع الأنظمة والتعليمات. وتهدف الجامعة إلى تقديم برامج تعليميةٌ وتدريبية (فوق المستوى الثانوي) والإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية المناسبة، وذلك في إطار السياسة التعليمية للمملكة" (الإدارة العامة للتعليم العالي الأهلي، 2018، https://departments.moe.gov.sa)،.

نشأة التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية:

تعود نشأة التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية إلى عام 1387هـ حيث كانت البداية مع إنشاء جامعة الملك عبد العزيز الأهلية عام 1387هـ بمدينة جدة بجهود خالصة من الأهالي، وتحت إشراف السلطات التعليمية المختصة. ومع توسع التخصصات داخل الجامعات والكليات الأهلي زادت نفقاتها المالية بنسبة تجاوزت بكثير التبرعات التي تتلقاها، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ الهيئة التأسيسية للجامعة قراراً يقضي بتقديم طلب إلى حكومة جلال الملك فيصل -يرحمه الله- لضم الجامعة للدولة؛ فصدر قرار مجلس الوزراء رقم 150 وتاريخ 1391هـ بضم جامعة الملك عبد العزيز الأهلية إلي الحكومة بكامل مرافقها وممتلكاتها وموظفيها وتسميتها بجامعة الملك عبد العزيز (الشهوان، 1998، 64). ومع تزايد الطلب الاجتماعي على مؤسسات التعليم العالي كانت هناك ضغوط شديدة على الجامعات والكليات إزاء قبول خريجي وخريجات الثانوية العامة الذين فاق عددهم الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية، فأصدر مجلس الوزراء في عام 1418هـ عدة قرارات لتنظيم وترشيد سياسة القبول في الجامعات وما في حكمها، وكان ضمن هذه القرارات ما شجع القطاع الأهلي على المساهمة في إقامة وتمويل مؤسسات تعليمية لا تهدف للربح وذلك وفق ضوابط تنظم هذه العملية (الشهوان، 2010، 132). وعقب صدور هذه القرارات تشجع القطاع الخاص لدخول مجال التعليم العالي والتقدم للسماح بإصدار تراخيص لإنشاء مؤسسات تعليمية وكليات جامعية أهلية، فعلى سبيل المثال تم الترخيص لإقامة كلية الأمير سلطان الأهلية للبنين في مدينة الرياض، وكل من كلية عفت الأهلية للبنات ودار الحكمة الأهلية للبنات في مدينة جدة، وكلية الأمير سلطان الأهلية للسياحة والفنادق للبنين في مدينة أبها، ثم جامعة الأمير سلطان الأهلية بمدينة الرياض (الشدادي، 1427، 2– 3)، ثم توالت بعد ذلك ظهور الجامعات والكليات الأهلية في عديد من مناطق السعودية والتي راعت البُعد الجغرافي والسكاني.

مصادر تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية:

إنشاء المؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها العام والجامعي - التابعة للدولة أو القطاع الخاص - يتطلب إعداد خطة مسبقة تشتمل على وضع ميزانيات خاصة، من أجل توفير الموارد المالية اللازمة، حتى يتثنى لها القيام بمهامها وأدوارها التعليمية والبحثية وكذلك أدوارها في خدمة المجتمع. فنجاح تلك المؤسسات يتوقف بالدرجة الأولى على قدر ما يتوفر لها من إمكانات مادية وبشرية، فالجامعات في الدول المتقدمة نجحت في تقديم رسالتها وتحقيق أهدافها بسبب توافر التمويل المالي المناسب عن طريق ما يرصد لها من ميزانيات سواء من قبل المصادر الرسمية أو غير الرسمية. وتتنوع مصادر التمويل الخاصة بالتعليم الجامعي من دولة إلى أخرى، وقد تختلف داخل الدولة نفسها من جامعة حكومية، إلى أهلية، وخاصة، غير أن تلك المصادر تنقسم إلى مصادر داخلية وخارجية، وهذه المصادر هي:

1. المصادر الداخلية: ويقصد بهذه المصادر الموارد المالية التي يمكن توفيرها للجامعة من داخلها ومن بينها:

أ. الرسوم الدراسية. تقوم مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي في المملكة العربية السعودية بتحديد الرسوم الدراسية داخل الجامعات والكليات الأهلية بناء على قرارات مجلس الأمناء والذي ينعقد بقرار من وزير التعليم، والذي يعتبر من ضمن اختصاصاته تحديد الرسوم الدراسية ورسوم الخدمات التعليمية الأخرى التي تقوم بها الجامعات والكليات الأهلي. وتتنوّع الرسوم الدراسية بها، فهناك رسوم بناء على المرحلة التعليمية (بكالوريوس، دراسات عليا، وغيرها)، كما هناك رسوم اختبارات القبول والتسجيل بها، وغيرها بالإضافة إلى الرسوم الأخرى (وزارة التعليم ، 2018، www.moe.gov.sa).

ب. الجامعات المنتجة: من بين الجامعات السعودية التي انتهجت نموذج الجامعة المنتجة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، حيث قامت بخطوات مهمة في مجال تسويق خدماتها البحثية، من أجل تنمية إيرادات ذاتية لهذه المراكز، فالجامعات السعودية لديها القدرة على الإسهام بفعالية في تسخير مراكز البحوث بها لأغراض تطوير الإنتاج ونقل التكنولوجيا بما يخدم مصالح الجهات المستفيدة من خدماتها، ويؤدي في الوقت نفسه لزيادة مواردها. كما أن من آليات تفعيل مراكز البحث العلمي بالجامعات السعودية مشاركة القائمين فيها في المؤتمرات الخاصة بأعمال مراكز البحث العلمي بالجامعات العالمية لتبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال (الحميدي، 2011، 931). أما على مستوى مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي فتُعتبر جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية بجدة واحدة من الجامعات السعودية التي انتهجت نموذج الجامعة المنتجة، وقد حددت وظائف الجامعة في ثلاث هم المساهمة في تحويل المجتمع لمجتمع معرفة، ودعم العلم والعلماء محلياً ودولياً، والاستفادة من الأبحاث في التنمية الاقتصادية (عماره، 2012، 362).

جـ. التعليم المسائي والموازي: يعتبر التعليم المسائي والموازي أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الذاتي للتعليم الجامعي، والذي يقصد به التعليم الجامعي الذي لا يتم الإنفاق عليه من الموازنة الحكومية؛ وإنما عن طريق الأجور الدراسية التي يدفعها الطلبة الملتحقون بالتعليم الجامعي (مريزيق والفقيه، 2008، 112). وقد كانت عديد من الجامعات الحكومية والأهلية في السعودية تقدم التعليم الموازي والمسائي مثل جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وغيرها من الجامعات، إلا أن اللجنة المؤقتة القائمة بأعمال مجلس التعليم العالي، قد أوقفت جميع برامج التعليم الموازي في الجامعات نهائياً، لمراحل الدبلوم وتجسير، وبكالوريوس، وماجستير، ودكتوراه في جميع التخصصات بلا استثناء، مع إتاحة الفرصة للجامعات بتقديم برامج مدفوعة بديلة برسوم دراسية تحصل من الطلاب، أو من خلال عقود مع جهات التوظيف أو الجهات المستفيدة، دون أن تتحمل الدولة التكاليف على أن تكون في أضيق الحدود، وفي التخصصات المطلوبة لسوق العمل (وزارة التعليم، 2018، www.moe.gov.sa).

د. صندوق التعليم العالي الجامعي: تعود بداية هذا المصدر إلى 1421/9/8هـ، مع صدور قرار مجلس الوزراء رقم (216) الخاص بإعادة تنظيم مكافآت الطلاب بقطاعات التعليم العالي بهدف ترشيدها، وقد حددت المادة الأولى من تنظيم الصندوق أهدافه ومهامه التي تتركز في تطوير التعليم العالي في الجامعات وزيادة قدرتها على أداء دورها الذي يتناسب مع متطلبات التنمية، ويهدف إلى تنويع مصادر التمويل، وتطوير آلياته، وزيادة الموارد الذاتية، وتمكين الجامعات من المضي في ترشيد المكافآت وتنظيمها، واستثمار أموالها، والاستفادة من عائدات خدماتها (الجميعي، 2015، 25-28).

2. المصادر الخارجية: وهي مصادر تعتمد عليها عديد من الجامعات في توفير التمويل اللازم لها، ومنها:

أ. التمويل الحكومي: ويقصد بالتمويل الحكومي "حجم الأموال التي تستقطع من الناتج القومي للدولة، والتي تُدرج في الموازنات الحكومية، سواء كانت حكومات مركزية، أو محلية، أو غير ذلك من الجهات الرسمية بصفة دورية ودائمة" (الغماري، 2009، 48). ويتفاوت حجم الإنفاق تبعاً للسياسات التمويلية التي تتبعها الدول وتبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنمط الإداري المتبع في الإدارة الحكومية (العتيبي، 1425، 12). وفيما يخص بمصادر التمويل الحكومي للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية فقد نصت المادة (230) من سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على أن تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتزيد هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة للدولة. وتقوم الدولة بالتمويل في مجال التعليم الجامعي عن طريق الاعتمادات الخاصة بالتعليم الجامعي في الميزانية العامة للدولة بالإضافة للمخصصات المتعلقة بالشؤون التعليمية في الوزارات التي لا يتعلق نشاطها الأساسي بالتعليم، وكذلك المؤسسات العامة المستقلة مثل الذي تنفقه وزارة الصحة على معاهد التمريض ومساعدي

المختبرات (سليم، 1425، 24-25).

ب. القطاع الخاص: اتجهت المملكة العربية السعودية إلى إشراك القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي لعدة أسباب، منها: تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، والسعي إلى تقديم مخرجات تعليم جامعي تلبي احتياجات سوق العمل السعودي. وتعود بداية مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي إلى قرار مجلس الوزراء السعودي الصادر عام 1418هـ الداعي للانفتاح على القطاع الخاص(سليم، 1425، 22)، وقد ذكر العتيبي (2005، 49) أن الفصل الحادي عشر في خطة التنمية السعودية السابعة، قد فتح المجال أمام خصخصة الخدمات التعليمية المساندة وفق ضوابط تضمن الكفاءة والجودة والسعر المناسب، وتشجيع التعاون المشترك بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال الاستشارات العلمية والتدريب، والتشجيع لدعم النشاط العلمي، والبحثي، وتقديم المنح والجوائز والإعانات والقروض طويلة الأجل، وزيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم الجامعي عن طريق افتتاح الكليات الأهلية وتشغيلها، وزيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل البرامج والمشروعات التعليمية، وتفعيل دور الجامعات في تقديم خدماتها البحثية للقطاع الخاص لتصبح مصدراً من مصادر التمويل الذاتي.

ج. القروض والمنح (نظم دعم الطلاب): ذكرت وفاء الجميعي (2015، 15-16) أن المملكة العربية السعودية تقدم قروضاً ميسرة تصل إلى حوالي (65) مليون ريال لكل مؤسسة تعليم جامعي، كما تقدم الدولة ممثلة في وزارة التعليم منحاً لتغطية رسوم حوالي ثلث طلبة كل كلية أو جامعة، إذا حققت شروط الجودة الأولية التي حددتها الوزارة.

د. التمويل الأهلي (الشعبي): ويشمل هذا المصدر من التمويل في مؤسسات التعليم الجامعي على عديد من أنواع التمويل منها التبرعات والهبات والوصايا، ونظام الأوقاف وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التي اعتمدت على مصدر الوقف والهبات والوصايا في تمويل التعليم الجامعي، فجامعة الملك سعود والتي أنشئت عام 1957م، تملك وقفاً يسمى وقف جامعة الملك سعود وهو مشروع استثماري كبير ضمن الصندوق العقاري للأوقاف، ويقدم خدمات مباشرة للجامعة من زوار ومتعاونين وأعضاء هيئة التدريس وطلاب وموظفين وجميع قاطني المدينة الجامعية والأحياء المجاورة، كما أن الجامعة تستعين بمثل هذه المصادر في تمويل كراسي البحث العلمي سواء من خلال تشجع رجال الأعمال على التبرع لتمويلها، أو من خلال وقف الجامعة إضافة للدعم الذي يمكن أن يخصصه صندوق التعليم الجامعي (عمارة، 2012، 360-361). أما على مستوى مؤسسات التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية فتُعتبر جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية بجدة واحدة من بين تلك الجامعات الوقفية، وهي جامعة مخصصة للأبحاث والدراسات العليا، وقد أسس هذه الجامعة الملك عبدالله – رحمه الله – عن طريق وقف مقداره عشر مليارات دولار يخصص ريعه للإنفاق على الجامعة، مما يمكنها من جذب الخبراء للعمل البحثي في المجالات العلمية المخططة للجامعة (حجازي، 2011، 25).

البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي:

لقد أشارت عديد من الأدبيات والدراسات الحديثة إلى جانب عديد من التجارب والخبرات العالمية في مجال تمويل التعليم الجامعي بشكل عام والأهلي على وجه الخصوص إلى وجود عديد من البدائل المقترحة التي يمكن أن تكون مصادر لتمويل التعليم الجامعي الأهلي ومن بين هذه البدائل ما يلي:

1. أساليب التمويل البديلة لتمويل التعليم الجامعي وسياساتها ومتطلباتها:

يُعتبر تحمل أياً من الجهات المسؤولة عن التعليم بشكل عام والعالي بوجه خاص لتكلفة تمويل التعليم الجامعي أمر يصعب في كثير من الأحيان، لذا فإن هناك مجموعة من الأساليب المقترحة التي قدمتها وفاء الجميعي (2015، 20-23) لتمويل التعليم الجامعي، وهي:

- الأسلوب الأول: استمرار الدولة في تمويل التعليم الجامعي بما يتطلبه من تكلفة باهظة في سبيل ضمان جودته والتخطيط لمخرجاته وتوجيهها بما يخدم التنمية.
- الأسلوب الثاني: استمرار الدولة في تمويل التعليم الجامعي مع ترشيد المكافآت التي تدفعها الدولة للطلاب، والمقصود بالترشيد هنا ابقاء المكافآت لفئة معينة من الطلاب.
- الأسلوب الثالث: استمرار ترشيد المكافآت وتحمل الطلبة نسبة معينة من تكاليف التعليم تقدر ب50% من التكلفة الإجمالية والتي يمكنه سدادها بعد التخرج.
- الأسلوب الرابع: التوسع في فتح الكليات الأهلية التي تقوم على استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، لتخفيف الضغط على الجامعات الحكومية.
- الأسلوب الخامس: الجامعة المنتجة والتي تتحمل الدولة جزءاً من ميزانيتها، في مقابل تحملّ الجامعة جزءاً آخر في تمويل أنشطتها المتنوعة وذلك من خلال إتاحة الدولة الفرصة للجامعة بأن تدخل في مجال الإنتاج لتوفير موارد إضافية لتمويل الجامعة.

2. مصادر التمويل الذاتي كبدائل لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي:

يعتبر التمويل الذاتي أحد أكثر الأنماط إسهاماً في توفير بدائل لتمويل التعليم الجامعي، وذلك نظراً لكونها نابعة من الجامعة ذاتها، وذلك من خلال اعتمادها على إمكاناتها المادية والبشرية في توفير موارد مالية إضافية، لتمويل أنشطتها وخدماتها التعليمية والمجتمعية، وذلك في إطار مشاركة فاعلة للتمويل الحكومي، وقد تبنت العديد من الجامعات في مختلف دول العالم ومن بينها الجامعات السعودية أساليب ذاتية كمصادر إضافية لتمويل الجامعات.

ونتيجة لتفاقم مشكلة تمويل مؤسسات التعليم الجامعي في عدد من الجامعات على المستوى العربي، وعلى مستوى المملكة العربية السعودية، لم يعد من المقبول أن تقف الجامعات السعودية والعربية مكتوفة الأيدي أمام مشكلة تمويل التعليم الجامعي؛ الأمر الذي يتطلب أن تقوم تلك الجامعات بدور قيادي، يتمثل في البحث عن موارد مالية خارج نطاق الموازنة الحكومية (التمويل الحكومي)، لتسهم بفاعلية في تعزيز موازنتها

السنوية (الصغير، 2005، 179). وقد عددّ كل من عبدربه (2013، 85-90)، ومنال الحميدي (2011، 934)، وحامد وآخرون (2008، 180-183)، هذه المصادر، ومنها: التعليم المسائي، والتعليم المفتوح، والتعليم بفترات، إلى جانب التعليم المستمر، والموازي، والتعاوني، والتعليم عن بُعد (الجامعة الافتراضية) وغيرها.

وتُعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من بين تلك النظم التعليمية التي سارعت لتطبيق هذه البرامج، وأن كانت أهدافها تختلف نوعاً ما، فالمملكة تهدف لتوسيع خدمات التعليم الجامعي بحيث تُغطي أكبر مساحة من الوطن، ليصل لكافة الراغبين فيه، وفي أماكن قريبة منهم، لذا انتشرت الجامعات الحكومية والأهلية وفرعها في كافة انحاء المملكة، كما سمحت المملكة من خلال سياستها التعليمية لمؤسسات التعليم الجامعي الحق في البحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم الجامعي بها، وذلك من خلال فرض الرسوم الدراسية مقابل الحصول على البرامج التعليمية المتنوعة (الموازي، المسائي، المفتوح وغيرها). وعلى الرغم من جهود المملكة في الاستفادة من هذه المصادر في تمويل التعليم الجامعي، إلا أن المملكة مازال في جعبتها الكثير في هذا المجال، وذلك من خلال فتح المجال بشكل أكبر لإنشاء جامعات أهلية ودولية في انحاء المملكة، وذلك عن طريق تشجيع المستثمرين سواء السعوديين أو الأجانب والعرب لفتح فروع لجامعاتها على أرض المملكة، مع التوسع في برامج التعليم الموازي والمسائي والمفتوح وغيره وذلك من خلال دعم هذه البرامج بشكل واضح.

3. ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي وتوفير بدائل لتمويل التعليم الجامعي:

تتمثل مؤشرات ترشيد الإنفاق على مؤسسات التعليم الجامعي في مدى قدرتها على تخفيض تكاليف الخدمات التعليمية التي تقدمها للطلاب دون الإخلال بجودته، الأمر الذي يساعد المخطط التربوي كما أشار عزوز وعامر (2009، 251-252) على تحقيق عديد من الأهداف ذات الصلة بمسألة تمويل التعليم العالي، ومن بينها:

- إيجاد نوع من التنسيق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة.
- توزيع الموارد المتاحة بشكل عام ومنطقي بين الاحتياجات المتنوعة للتعليم الجامعي.
- التأكد من أن الأجهزة التعليمية تجيد استغلال الموارد المخصصة لها.
- أن تدرك الدولة حجم المخصصة الفعلية التي تتطلبها مؤسسات التعليم الجامعي من ميزانياتها.
- تمكين القائمين على السياسات الاقتصادية بالدولة من توزيع ميزانيتها وفقاً لاحتياجاتها الفعلية.

4. التوسع في التمويل الجامعي القائم على نظام الوقف والتبرعات:

تُمثل الأوقاف أحد أدوات المجتمع التي يتم الاستعانة بها لتحسين وتطوير عمل

مؤسسات المجتمع سواء الخدمية أو الإنتاجية العامة أو الخاصة، لذا فإن للوقف أدواراً عديدة في سد حاجات المجتمع المتنوعة ومنها التربوية، فقد ذكر جوهر وجمعة (2011، 90) بعضاً من تلك الأدوار والتي تتعلق بالمعلمين والمتعلمين على حدٍ سواء، حيث كفلت الأوقاف للمعلمين والمتعلمين شؤون التعليم والإقامة والطعام والعلاج، بالإضافة إلى توفير التعليم المجاني، حيث أُعفي الدارسون والمتعلمون من الرسوم المفروضة على أمثالهم ممن يتلقون في المؤسسات التعليمية الحكومية.

أن ما يُميّز الأوقاف كمصدر لتمويل التعليم بشكل عام، والتعليم الجامعي على وجه الخصوص أنه يمنح مؤسساته الاستقلالية، ويحميها من التقلبات المالية، فضلاً عن كونه آلية تدعم مشاركة المجتمع بمؤسساته وأفراده في تمويل وتطور التعليم الجامعي، كما أنه يمكّن مؤسسات التعليم الجامعي الوقفية من التغلب على المشكلات التي قد تواجهها، ومتابعتها للتطورات العلمية، وتوفيرها لمناخ الحرية الأكاديمية، ورعايتها للبحث العلمي، وربطه المباشر بالصناعة والمجالات التنموية والحيوية من خلال الشراكات الحقيقية، ومن ثم خدمة المجتمع وتحقيق رفاهيته وتقدمه (صلاح الدين، 2018، 90-91).

6. التوجه إلى القطاع الخاص لتمويل التعليم الجامعي:

يُعتبر التوجه إلى مشاركة القطاع الخاص في التعليم بشكل عام، والتعليم الجامعي هو توجه قديم ليس بجديد في التعليم الجامعي، وقد أوضح جوهر ورضوان (2017، 104) أن إتباع برامج الخصخصة والتي تتمثل في مشاركة القطاع الخاص ليست قاصرة على المجال الاقتصادي وحده، فقد أصبحت متبعة في المجال التعليمي، ولعل من اوضح علاماتها ظهور التعليم الجامعي الخاص والأهلي بكافة أشكاله وانماطها. ويهدف اللجوء إلى القطاع الخاص، وإفساح المجال له للمشاركة في تمويل التعليم الجامعي إلى تخفيف العبء عن كاهل الأنظمة الحكومية التي باتت غير قادرة على توفير فرص تعليم جامعي لكافة مخرجات التعليم الثانوي، وفي ظل تنامي الطلب الاجتماعي عليه، وقد ذكر كل من عشيبة (2000، 520-521)، ووفاء عون (2001، 311) مجموعة من المبررات التي جعلت القطاع الخاص أحد مصادر التمويل البديلة للمصادر الرئيسة، ومنها:

- فرض الرسوم قد يساعد على تقليل نسبة الإهدار في الرسوب والتسرب أو طريقة استخدام المستلزمات التعليمية.
- عدم الحاجة لاستمرار مجانية التعليم.
- الاستقلالية التي يجب أن تحظى بها مؤسسات التعليم الجامعي ولو بشكل جزئي، حيث أن الاستقلال المالي هو شرط ضروري للاستقلال الأكاديمي.
- تقديم تعليم جامعي جيد يعتمد على التكنولوجية الحديثة، ويمكنه تلبية حاجة المجتمع من التخصصات العلمية الحديثة غير المتوفرة في الجامعات الحكومية.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات وأبحاث علمية سعت تتناول واقع تمويل التعليم الجامعي ومنها دراسة براكو (Bracco, 1997) وتوصلت الدراسة بعد التحليل إلى مجموعة من النتائج تتعلق بتمويل التعليم الجامعي في الولايات الخمسة من بينها: ان تحمل المسؤولية في تمويل التعليم الجامعي انتقل من المصادر الحكومية إلى الطلاب والعائلات، والانتقال من الاعتماد على المنح إلى القروض كأسلوب مهيمن بالنسبة للمساعدة المالية للطلاب، كما أشارت النتائج إلى زيادة رسوم التعليم المخصصة. كما توصلت دراسة المومني (2011) "التمويل في الجامعات الأردنية الحكومية ومقترحات في تحقيق التمويل الذاتي". إلى مجموعة من النتائج من بينها أن من أبرز أسباب أزمة التمويل الجامعي في الجامعات الأردنية الزيادة الكبير في أعداد الكادر الوظيفي الذي يستنزف الكثير من موازنات الجامعات، وضعف فاعلية مشاركة القطاع الخاص في حشد مصادر التمويل للجامعات، أما فيما يتعلق بمقترحات حل أزمة تمويل الجامعات الحكومية فجاءت في المرتبة الأولى المقترحات الخاصة بترشيد الإنفاق وفي مقدمتها وضع آليات للمراقبة الفاعلة على أوجه الأنفاق المختلفة، ضبط الإنفاق في شتى المجالات، التقليل من نسب الهدر الجامعي سواء استخدام الموارد المالية أو المادية أو البشرية والتكنولوجية، التقليل من النفقات الثانوية، وفي المرتبة الثانية جاء حشد المصادر، وكان في مقدمة المقترحات الخاصة به وضع الضرائب التي يتم تحصيلها من المواطنين للجامعات الرسمية في صندوق خاص دون دمجها مع ميزانية الدولة، دعم المشاريع الإنتاجية في الجامعات، تشجيع مشاركة القطاع الخاص الفعالة في حشد مصادر تمويل التعليم الجامعي، بالإضافة إلى ربط زيادة الدعم المالي الحكومي للجامعات بمتطلبات التوسع والتطور في التعليم العالي، وفي المرتبة الثالثة جاء مقترح ترشيد الاستهلاك وخفض النفقات ووضع نظام لمحاسبة فعالة، مع إيجاد آلية مبنية على أسس محاسبية للحد من الإنفاق ومراقبة الإنفاق الغير مبرر.

فيما أشارت نتائج دراسة نوال الطويرقي (2012) بعنوان "مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا: دراسة مقارنة". إلى أن من مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة تتمثل في الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولية، بالإضافة إلى التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف، وريع املاكها، إلى جانب الإيرادات الناتجة عن القيام بمشاريع البحوث والدراسات أو الخدمات التعليمية، أما فيما يتعلق بأنواع وأنماط التمويل الداخلي فقد أشارت الدراسة إلى وجود العديد منها والتي تسهم في توفير موارد جديدة لتمويل التعليم العالي ومنها الرسوم الدراسية، القروض بنوعيها (قروض الطلاب، وقروض المؤسسات التعليمية)، بالإضافة لمساهمات المؤسسات المجتمعية، إلى جانب التبرعات النقدية والعينية (المباني والأراضي ومستلزمات التعليم)، وكذلك المساعدات الدولية من قبل المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الخدمات البحثية والاستشارية، والخدمات التعليمية، والتبرعات، والوقف، والكراسي الجامعية للدراسات والأبحاث وغيرها. كما توصلت دراسة ساف (Sav, 2013) لمجموعة من النتائج من بينها أن حجم الإنفاق على الجامعات الحكومية في تزايد مستمر، وذلك في ظل تنامي حجم المخصصات المالية الخاصة بالجامعات في ميزانية التعليم بالولايات المتحدة

الأمريكية، وقد أشارت الدراسة إلى أن التعليم الجامعي بوجه عام يحظى بالجزء الأكبر من دعم التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أشارت النتائج إلى أن مصادر تمويل الجامعات يعتمد على ثلاث مصادر رئيسة: الدعم الحكومي للتعليم، التبرعات الأهلية التي تحصلها الجامعات، بالإضافة إلى البرامج التي تقدمها الجامعات.

وفي دراسة صالح (2017) بعنوان "مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية" تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من بينها يعتبر التمويل الحكومي في اليمن المصدر الرئيسي لتمويل التعليم الجامعي، ومن بين موارده الرسوم المفروضة على القطاعات الخدمية المختلفة لصالح التعليم الجامعي، وتخصيص نسبة من عائدات الأوقاف المالية والعينة لصالح التعليم الجامعية، كما يشكل التمويل الذاتي هامشاً ضئيلاً في عملية التمويل والذي من موارده تحمل الطلاب الباقين للإعادة نفقات تعليمهم، ورسوم الاشتراك في الدورات التدريبية، كما أشارت النتائج إلى أن التمويل من المنح والقروض الأجنبية متواضع ومن موارده المشاركة الشعبية في تمويل التعليم الجامعي عن طريق الهبات والتبرعات والمنح من خلال رجال الأعمال القادرين، كما أشارت النتائج إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على عدد من البدائل المقترحة والتي من بينها انشاء كراسي أكاديمية بأسماء مموليها، وتفعيل الأنشطة الإنتاجية الخاصة بالكليات، مع فرض رسوم على الإعلانات في وسائل الإعلام، ورسوم الخدمات الطلابية، وإيجار المرافق.

الدراسات التي تتناول بناء بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي:

بداية توصلت دراسة الشامي (2006) عنوان "تصور مقترح لتطوير مصادر التعليم الجامعي في اليمن في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة" إلى مجموعة من النتائج من بينها وجود مجموعة من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي والتي تنقسم لمصادر تتعلق بالتمويل الحكومي ومنها إنشاء صندوق مركزي لصالح تمويل التعليم الجامعي، ومنح الجامعات الصلاحيات المطلوبة للصرف من مخصصاتها المالية واستثمارها بالأسلوب الذي ينمي مواردها، ومصادر تتعلق بالتمويل الذاتي ومن بينها فرض رسوم إضافية على الطلاب، وإنشاء مراكز التعليم المفتوح بالجامعات ويخصص دخلها لتمويليها، وإلى جانب تلك المصادر أشارت النتائج إلى مجموعة من المرتكزات لتطوير تلك المصادر ومنها تدريب القيادات الجامعية على كيفية استغلال واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة، كما أشارت النتائج إلى وجود مجموعة من المعوقات التي قد تحول دون تطوير مصادر التمويل ومنها صعوبة إصدار التشريعات التي تساهم في تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي، وصعوبة إقناع المؤسسات والشركات الخاصة للدخول في شراكة مع الجامعات في تمويل التعليم الجامعي.

كما أشارت دراسة القحطاني (2013) بعنوان "التخطيط لتعبئة موارد إضافية للجامعات السعودية" إلى مجموعة من النتائج من بينها وجود عديد من التحديات عامة منها المالية والمادية التي تكمن في حاجة الجامعة للتوسع المادي والارتقاء التقني مقابل ضعف الموارد المالية والمادية، بالإضافة إلى الحاجة للتوسع والتطور والحاجة إلى الموارد البشرية المدربة ذات المهارات العالية، وإلى جانب التحديات العامة هناك تحديات نوعية تتمثل في نوعية المخرج الجامعي والتي من بين تحدياته الإعداد المسبق للجامعة،

والمحتوى العلمي المقدم للطلاب في ظل الانفجار المعرفي والمعلومات المتغيرة والمتناقضة والمتسارعة، كما أشارت النتائج إلى وجود عدد من التحديات الخارجية والتي من بينها الانفجار السكاني وتزايد الطلب على التعليم الجامعي، وأزمة التمويل، كما أشارت نتائج الدراسة إلى مجموعة من البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ومن بينها مساهمة القطاع الخاص عن طريق تبني جامعات أو كلية أهلية ومنح دراسية لبعض الطلاب والتبرع، بالإضافة إلى الرسوم الطلابية، والهبات والتبرعات والأوقاف، والاستثمار في موارد وإمكانات.

أيضاً قدمت دراسة عبدالجليل (2013) بعنوان "خيارات تمويل التعليم العالي في السودان" مجموعة من النتائج من بينها أن من بين مصادر تمويل مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي إنشاء استثمارات تجارية ذات علاقة بالكليات، ووحدات تعليمية تأخذ الطابع التجاري، مع أنشاء مراكز بحثية واستشارية، ومراكز متخصصة في الدراسات الانمائية والسلامة وتنمية المجتمع، بالإضافة إلى دخول سوق الأوراق المالية، والاستثمار في شتى المجالات الاقتصادية، وزيادة الرسوم بالنسبة للطلاب، بالإضافة إلى الهبات والتبرعات، والدخول في شراكات مع الجامعات العالمية والبيوتات التجارية والشركات، كما أشارت النتائج إلى وجود مجموعة من الآثار الإيجابية المترتبة على تمويل الجامعات الحكومية ذاتها والتي جاء في مقدمتها التمكن من وضع تقديرات حقيقية لميزانية الجامعة، ومعرفة تكلفة الطالب الفعلية، وزيادة العائدات المادية للجامعات الحكومية، أما الآثار السلبية فكان من بينها تدني وضع الاستاذ الجامعي مما يؤدي لفقدان الكثير منهم، يليه أن الجامعة الحكومية ستصبح مكلفة مادياً بالنسبة للطلاب.

واظهرت دراسة أمل الحربي (2015) بعنوان "بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجاً" عديد من النتائج من بينها تبني عدد من الجامعات صوراً جديدة من التمويل وتنويع الإيرادات منها: تقديم الاستشارات الأكاديمية والدراسات التربوية والعلمية مقابل عقود مالية، قبول الهبات والتبرعات الخيرية، الأوقاف الجامعية، بالإضافة إلى رعاية الأنشطة التعليمية والاجتماعية التي تقيمها الجامعة، وفرض الرسوم الدراسية على البرامج التدريبية والأكاديمية الموازية، أما فيما يتعلق بالبدائل المقترحة لتمويل التعليم في الجامعات السعودية بوجه عام وجامعة الملك سعود على وجه الخصوص أشارت نتائج الدراسة إلى العديد من هذه البدائل والتي جاء في مقدمتها: اختيار أفضل القيادات الجامعية لإدارة الموارد المالية الجامعية، والعمل على تطويرها وتنويع مصادرها، بالإضافة إلى تبني مفهوم الجامعة المنتجة من خلال التوسع في الخدمات التعليمية والاستشارية والشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المحلي، وتفعيل الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص بما يسهم في تحسين مخرجات الجامعة، إلى جانب دعم مراكز الأبحاث الجامعية مادياً ومعنوياً، وتبني مشروعات حاضنات الأعمال، مع العمل على التوسع في إنشاء كراسي البحث العلمي، وتقديم القروض الميسرة للطلبة.

وأخيراً توصلت دراسة الشنيفي (2018) بعنوان "البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة" إلى مجموعة

من النتائج تتعلق بتقديم مجموعة من البدائل غير التقليدية لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي بالجامعات السعودية ومن بينها تغيير النظرة لمؤسسات التعليم العالي والنظر لها كوحدة إنتاجية، التوجه لنظام التعليم المفتوح في الجامعات لتلبية تزايد الطلب الاجتماعي على مؤسساتها، وتسويق الأنشطة والبرامج الجامعية إعلامياً ورعايتها، وترسيخ مبادئ الرقابة والمحاسبة وثقافتها، مع حسن إدارة موارد الجامعة بشكل مناسب، والعمل على تطويرها الدائم، بالإضافة إلى المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص لإنجاز أبحاث تطبيقية يستفيد منها المجتمع وتدر عائدات مالية عليها، واستقطاب حاضنات الأعمال للتعليم العالي لتبني الخريجين منها في مختلف التخصصات العلمية، هذا بالإضافة إلى الإكثار من الكراسي البحثية في الجامعات وعمل الدعاية اللازمة لها، الاستفادة قدر الإمكان من المرافق التابعة للتعليم العالي من قاعات وأندية وغيرها لعقد ندوات ودورات تدريبية وورش عمل بمقابل مالي يزيد من موارد الجامعة المالية، وكذلك استمرار عمل معارض بشكل دوري لمنتجات الطلبة سواء الإلكترونية أو اليدوية، والإفادة من هذه المعارض لصالح مؤسسات التعليم العالي، وإقامة المزيد من المراكز البحثية المتطورة والمتخصصة والاستفادة من خبرات اعضاء هيئة التدريس.

التعقيب على الدراسات السابقة:

1. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

- **مجتمع الدراسة والعينة:** علي الرغم من اتفاق كافة الدراسات حول اختيار الجامعات كمجتمع دراسة؛ إلا أن الدراسة الحالية وقع اختيارها على الجامعات الأهلية وهو ما لم تتفق معه كافة الدراسات السابقة. وإلى جانب الاختلاف السابق حول نوع الجامعات أهلية أم حكومية؛ فأن اختيار عناصر مجتمع الدراسة قد شهد اختلافاً أيضاً في نفس الوقت بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، حيث وقع اختيار الدراسة الحالية على القيادات الجامعية سواء الأكاديمية أو الإدارية والخبراء، فيما وقع اختيار بعض الدراسات السابقة الأخرى على الخبراء في مجال إعداد موازنات التعليم الجامعي دراسة الفهد (2017) وصالح (2017)، فيما وقع اختيار دراسة كل من العجمي (2010)، والشامي (2006) على عينة من نفس المجتمع (الجامعات الحكومية والأهلية) وهم اعضاء هيئة التدريس. فيما اعتمدت النسبة الأكبر من الدراسات على تحليل بنود وتقارير ميزانيات بعض الجامعات سواء الحكومية أو الأهلية، أو الاطلاع على تجارب بعض الدول في مجال تمويل التعليم الجامعي، وعقد مقارنة بين هذه التجارب للاستفادة منها في بناء سياسة تمويلية للدولة محل الدراسة ومن بين هذه الدراسات دراسة كل من الشنيفي (2018)، وعيسان (2016)، وأمل الحربي (2015)، ونوال الطويرقي (2012).
- **منهج الدراسة:** على الرغم من إن كافة الدراسات السابقة تنتمي إلى نوع واحد من الدراسات وهي الدراسات الوصفية؛ إلا أن عملية اختيار نوع المنهج الوصفي ومدخله لم تشهد اتفاق كامل بين الدراسات السابقة والحالية، فعلى الرغم من أن الدراسة الحالية وقع اختيارها على المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي، والذي اتفق مع عديد من الدراسات السابقة مثل دراسة الشنيفي (2018)، والفهد (2017)، وأمل الحربي

(2015)، وساف (Sav, 2013)؛ إلا أن هناك بعض الدراسات وقع اختيارها على مناهج وصفية أخرى، فهناك دراسات وقع اختيارها على المنهج الوصفي فقط وهي دراسة كل من صالح (2017)، والعجمي (2010) وبراكو (Bracco, 1997)، وليهي (Leahy, 2009)، فيما اختارت الفهد (2017) على المنهج المقارن.

- **أداة الدراسة:** شهد اختيار أداة الدراسة أيضاً اختلافاً بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، حيث وقع اختيار الدراسة الحالية على أداة (الاستبانة) وعلى الرغم من اتفاق بعض الدراسات السابقة في اختيار نفس الأداة وهي دراسة كل من صالح (2017)، والعجمي (2010)، والشامي (2006)؛ إلا أن هناك بعض الدراسات وقع اختيارها على أدوات أخرى غير الاستبيان، والتي تتمثل غالبيتها في الاعتماد على استقراء وتحليل الأدبيات المتخصصة بعملية تمويل التعليم الجامعي، إلى جانب تحليل بنود الموازنات الخاصة بالتعليم العالي، ومن بينها دراسة كل من الشنيفي (2016)، وعيسان (2016)، ونوال الطويرقي (2012)، وساف (Sav, 2013)، وبراكو (Bracco,1997)، بينما اختارت دراسة أمل الحربي (2015) تحليل التجارب والخبرات السابقة من خلال عقد مقارنة فيما بينها.

2. **أوجه الاستفادة:** تتمثل هذه الأوجه في إعداد الإطار النظري للدراسة الحالية، واختيار كل من منهج الدراسة، وأداة الدراسة وتصميمها، وأساليب المعالجة الإحصائية ذات النتائج الدقيقة، بالإضافة إلى معالجة نتائج الدراسة الميدانية من حيث إظهار أوجه الاتفاق والاختلاف مع نتائج الدراسات السابقة.

3. **أوجه التميز:** تتميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة في كونها تسعى إلى بناء سياسة تمويلية للتعليم الجامعي الأهلي باستخدام أسلوب دلفي، وهو ما لم تتطرق له باقي الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أولاً: منهج الدراسة: نظراً لطبيعة موضوع الدراسة الحالية (بناء سياسة تمويلية للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية) وتحقيقاً لأهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي، والذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات من الأفراد الممثلين لعينة الدراسة موضع البحث، وهذا يعني أنَّ عملية جمع المعلومات تتأثر بتعدد الأشخاص واختلاف آرائهم حول موضوع البحث.

ثانياً: مجتمع الدراسة: يشمل المجتمع كافة عمداء الكليات والعمادات ورؤساء الأقسام والمكاتب والمراكز الخدمية بالجامعات الأهلية والبالغ عددها (13) جامعة أهلية وفقاً لإحصاءات وزارة التعليم للعام الجامعي 1440هـ الموافق 2019/2018م. ويوضح الجدول (1) عدد هذه الجامعات وكلياتها وتوزيعها في مدن المملكة العربية السعودية:

الجدول رقم (1) توزيع أفراد مجتمع الدراسة (الجامعات الأهلية وكلياتها) بمناطق ومدن المملكة العربية السعودية

م	الكليات	المقر	الجامعة
1.	كلية إدارة الأعمال - كلية علوم الحاسب ونظم المعلومات - كلية الهندسة - كلية القانون –كلية العلوم الإنسانية.	الرياض	جامعة الأمير سلطان الأهلية
3.	كلية الطب - كلية الصيدلة - كلية الهندسة - كلية ادارة الاعمال - كلية العلوم و الدراسات العامة.	الرياض	جامعة الفيصل الأهلية
4.	كلية الطب البشري - كلية طب الاسنان - كلية الهندسة المعمارية والتصميم الرقمي - كلية إدارة الأعمال - كلية الحقوق.	الرياض	جامعة دار العلوم الأهلية
5.	كلية إدارة الأعمال - كلية الحاسب ونظم المعلومات - كلية الهندسة والعمارة.	الرياض	جامعة اليمامة الأهلية
6.	كلية الطب – كلية الصيدلة – كلية العلوم التطبيقية	الرياض	جامعة العرفة
7.	كلية طب الأسنان – كلية التمريض – كلية الصيدلة – كلية العلوم الطبية والتطبيقية	الرياض	جامعة رياض العلم
8.	إدارة الأعمال - تقنية المعلومات والحوسبة - الدراسات اللغوية.	(الرياض، جدة، الدمام الأحساء، المدينة المنورة، حائل)	الجامعة العربية المفتوحة
9.	العلوم والهندسة البيولوجية والبيئية - العلوم والهندسة الحاسوبية والكهربائية والحسابية - العلوم والهندسة الفيزيائية.	جدة	جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية
10.	كلية الهندسة - كلية الأعمال - كلية العلوم الانسانية والاجتماعية - كلية الإعلان	جدة	جامعة عفت الأهلية
11.	كلية إدارة الأعمال والقانون – كلية التصميم والعمارة – كلية التربية والعلوم الصحية.	جدة	جامعة دار الحكمة
12.	كلية إدارة الأعمال – كلية الهندسة – كلية الإعلان – كلية الحقوق	جدة	جامعة الأعمال والتكنولوجية

م	الكليات	المقر	الجامعة
13.	كلية الهندسة - كلية إدارة الأعمال - كلية الهندسة وعلوم الحاسب الآلي - كلية العلوم والدراسات الإنسانية (القانون).	الخبر	جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية
14.	كلية الهندسة – كلية إدارة الأعمال – كلية الحاسب الآلي وتقنية المعلومات	المدينة المنورة	جامعة الأمير مقرن بن عبدالعزيز
15.	كلية الأعمال والإدارة – كلية الهندسة – كلية الحاسب الآلي – كلية العلوم والدراسات الإنسانية - كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	تبوك	جامعة الأمير فهد بن سلطان

المصدر: وزارة التعليم، الإدارة العامة للتعليم الأهلي (https://departments.moe.gov.sa).

ثالثاً: عينة الدراسة: نظراً لاتساع النطاق الجغرافي لمجتمع الدراسة (الجامعات الأهلية) والذي يشمل مناطق المملكة العربية السعودية (الشمالية، الوسطى، الغربية، الشرقية) – عدا المنطقة الجنوبية والتي لا يوجد بها أية جامعات أهلية – فإن الدراسة قامت باختيار عينة مكونة من (171) مفردة تشمل كافة عمداء كليات الجامعات الأهلية والبالغ عددهم (32)، بالإضافة إلى كافة العمادات والأقسام والمكاتب والمراكز الخدمية والبالغ عددها (139)، وهم يمثلون عدد (8) جامعات أهلية موزعة على ثلاث مدن بالمملكة العربية السعودية، وقد رُوعِي عند اختيار عينة الدراسة (القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعات الأهلية) عدة معايير: أعداد الجامعات في كل منطقة بحيث يكون هناك نسبة وتناسب بين عدد الجامعات وحجم المجتمع ككل (عدد الجامعات الأهلية (13)) ، وأعداد الطلاب المنتسبين لتلك الجامعات، وأخيراً أعداد الكليات بها، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج معبرة عن الواقع الفعلي لمصادر تمويل التعليم الجامعي المتنوعة بالمملكة العربية السعودية، وقد استجاب (121) فرد أي بنسبة (70.8%) من إجمالي مجتمع الدراسة، وذلك بواقع (15) من عمداء الكليات بالجامعات أي بنسبة (47.0%) من إجمالي مجتمع الدراسة من عمداء الكليات بالجامعات، و(106) من العمادات والأقسام والمكاتب والمراكز الخدمية أي بنسبة (76.3%) من إجمالي تلك الفئة، ويوضح الجدول (2) توزيع أفراد العينة على الجامعات الأهلية وكلياتها.

الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة على الجامعات الأهلية وكلياتها في مدن المملكة العربية السعودية

الجامعة	عمداء الكليات بالجامعات الأهلية		العمادات/الإدارات/ الأقسام المكاتب/ المراكز		الإجمالي
	الإجمالي	لاستجابات	الإجمالي	الاستجابات	
جامعة الأمير سلطان الأهلية	5	2	22	17	27
جامعة اليمامة الأهلية	3	1	7	4	10
جامعة الفيصل الأهلية	5	2	38	32	43
جامعة دار العلوم الأهلية	5	3	21	17	26
الجامعة العربية المفتوحة	3	2	12	8	15
جامعة عفت الأهلية	4	2	11	7	15
جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية	3	1	11	8	14
جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية	4	2	17	13	21
الإجمالي	32	15	139	106	171

المصدر: المواقع الإلكترونية الخاصة بالجامعات الأهلية المذكورة بالجدول.

رابعاً: أداة الدراسة (الاستبانة): مر بناء الاستبانة بثلاث مراحل، وذلك على النحو التالي:

1) **المرحلة الأولى: بناء أداة الدراسة: لقد تم تصميم وبناء الاستبانة انطلاقاً من موضوع الدراسة وأهدافها، وكذلك طبيعة البيانات والمعلومات المطلوب الحصول عليها، بعد القراءة المتأنية لما أُتيح له من الأدبيات (كتب، بحوث ودراسات علمية، ورسائل جامعية) في مجال الدراسة، كما تم الاستفادة من آراء الخبراء والمختصين، وقد اشتملت الاستبانة في صورتها الأولية على البيانات الأولية وعدد من المحاور التي تغطي أبعاد الدراسة.**
2) **المرحلة الثانية: التحليل السيكومتري لعبارات محاور أداة الدراسة: ويُقصد به تقنين أداة الدراسة، بمعنى: التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك كالتالي:**

أ. **صدق الأداة (الاستبانة): يُقصد بصدق الأداة "التحقق من شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات، 2014، 179). كما تستهدف هذه الخطوة التأكد من صلاحية الأداة (الاستبانة) للتطبيق، وتحقيق أهدافها في جمع البيانات المطلوبة، وهو ما يسمى بصدق الاستمارة Validity، أي صلاحية الاستمارة في تحقيق الهدف الذي صممت من أجله (قياس ما هو مطلوب قياسه) (عبد الحميد، 2004، 387). وللتحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) تم إجراء الاختبارات التالية:**

- **صدق المحكمين (الصدق الظاهري): تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على عدد من أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات المختلفة داخل وخارج المملكة العربية السعودية، وقد بلغ عددهم (30) عضو هيئة تدريس بالجامعات العربية والسعودية. وطُلِبَ منهم التفضل بإبداء آرائهم حول أجزاء وأسئلة الأداة ومدى إحاطتها بعناصر الموضوع، وكذلك مدى كفايتها أو حاجتها لإضافة بعض الأسئلة أو الفقرات، وكذلك مدى وضوح وسلامة صياغتها اللغوية. وبعد إبداء المحكمين لآرائهم تم إجراء التعديلات اللازمة وفقاً لآرائهم. لتصل الاستبانة إلى صورتها شبه النهائية، ولتدخل بعد ذلك مرحلة التأكد من صدق اتساقها الداخلي وثباتها، وذلك على النحو التالي:**

- **الاتساق الداخلي: ويقصد به التحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) عن طريق قياس صدق عناصر محاور الاستبانة، من خلال معامل الارتباط بين درجة كل عبارة وبين الدرجة الكلية للبعد (المحور) الذي تنتمي إليه، وذلك بالتطبيق على عينة استطلاعية مكونة من (37) من أفراد الدراسة، كما هو موضح في الجداول من رقم (3 إلى 4)، وذلك على النحو التالي:**

جدول رقم (3) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية) بالدرجة الكلية للمحور (ن = 37)

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	**0.531	8	**0.676
2	**0.692	9	**0.529
3	**0.651	10	**0.737
4	**0.529	11	**0.482
5	**0.653	12	**0.760
6	**0.679	13	**0.682
7	**0.710	-	-

دال عند مستوى (0.01)

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن جميع العبارات لمحور " واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية " جاءت دالة عند مستوى (0.01)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للمحور ما بين (0.482 ، 0.760)، وجميعها معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

جدول رقم (4) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية) بالدرجة الكلية للمحور (ن = 37)

المصدر الأول		المصدر الثاني		المصدر الثالث		المصدر الرابع	
العبارة	معامل	العبارة	معامل	العبارة	معامل	العبارة	معامل
1	**0.549	1	**0.460	1	**0.757	1	**0.801
2	**0.504	2	**0.662	2	**0.729	2	**0.768
3	**0.690	3	**0.740	3	**0.607	3	**0.821
4	**0.535	4	**0.748	4	**0.764	4	**0.739
5	**0.592	5	**0.660	5	**0.669	5	**0.701
6	**0.592	6	**0.706	6	**0.728	-	-
7	**0.676	7	**0.615	7	**0.769	-	-

دال عند مستوى (0.01)

جدول رقم (5) معاملات ارتباط بيرسون لأبعاد محور (مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية) بالدرجة الكلية للمحور (ن = 37)

الأبعاد	معامل الارتباط
المصدر الأول: مساهمة الخدمات التعليمية في تمويل التعليم	**0.802
المصدر الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم	**0.869
المصدر الثالث: مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم	**0.920
المصدر الرابع: مساهمة الوقف والمساعدات في تمويل التعليم	**0.880

دال عند مستوى (0.01)

يتضح من خلال الجدولين (4، 5) أن جميع العبارات والأبعاد المكونة لمحور "مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية" جاءت دالة عند مستوى (0.01)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط لأبعاد المحور ما بين (0.802 ، 0.920)، وجميعها معاملات ارتباط جيدة، مما يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير لمؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

جدول رقم (6) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية) بالدرجة الكلية للمحور (ن = 37)

معوقات الاستفادة من		معوقات مساهمة		معوقات مساهمة		معوقات مساهمة الوقف	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل	العبارة	معامل	العبارة	معامل الارتباط
1	**0.545	1	**0.676	1	**0.763	1	**0.699
2	**0.585	2	**0.731	2	**0.720	2	**0.695
3	**0.641	3	**0.658	3	**0.710	3	**0.709
4	**0.669	4	**0.779	4	**0.606	4	**0.733
5	**0.551	5	**0.650	5	**0.605	5	**0.689

معوقات الاستفادة من		معوقات مساهمة		معوقات مساهمة		معوقات مساهمة الوقف	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل	العبارة	معامل	العبارة	معامل الارتباط
6	**0.567	6	**0.751	6	**0.695	6	**0.670
7	**0.569	7	**0.720	-	-	7	**0.809
8	**0.602	-	-	-	-	-	-
9	**0.639	-	-	-	-	-	-

دال عند مستوى (0.01)

جدول رقم (7) معاملات ارتباط بيرسون لأبعاد محور (معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية) بالدرجة الكلية للمحور (ن = 37)

الأبعاد	معامل الارتباط
معوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم	**0.798
معوقات مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي	**0.903
معوقات مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي	**0.889
معوقات مساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم	**0.909

دال عند مستوى (0.01)

يتضح من خلال الجدولين رقم (6 ، 7) أن جميع العبارات والأبعاد المكونة لمحور " معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية " جاءت دالة عند مستوى (0.01)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط لأبعاد المحور ما بين (0.798 ، 0.909)، وجميعها معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

أ. ثبات الأداة (الاستبانة): يُقصد بثبات أداة الدراسة "إلى أي درجة يُعطي المقياس قراءات مقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة وعلى أناس مختلفين"(القحطاني وآخرون، 2004، 214)، ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدم (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha (α، وذلك كما يلي:

جدول رقم (8) معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية	13	0.875
2	المصدر الأول: مساهمة الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي	7	0.766
3	المصدر الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي	7	0.871
4	المصدر الثالث: مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي	7	0.847
5	المصدر الرابع: مساهمة الوقف والمساعدات في تمويل التعليم الجامعي الأهلي	5	0.821
6	الدرجة الكلية لمحور مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية	26	0.893
7	معوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي	9	0.808
8	معوقات مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي	7	0.895
9	معوقات مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي	6	0.861
10	معوقات مساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي	7	0.894
11	الدرجة الكلية لمعوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية	29	0.848
	الثبات الكلي	68	0.919

يتضح من خلال الجدول رقم (8) أن مقياس الدراسة (الاستبانة) يتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (0.919) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (0.766 ، 0.895)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية، ونستخلص من نتائج اختباري الصدق والثبات الخاصة بالاستبانة؛ أن الأداة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة جيدة.

3) المرحلة الثالثة: إخراج ووصف أداة الدراسة (الاستبانة) في صورتها النهائية:

تكونت أداة الدراسة (الاستبانة) في صورتها النهائية من قسمين هما:

أ. القسم الأول: البيانات الديمغرافية الخاصة بأفراد عينة الدراسة وتتمثل في: الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة، الجامعة، الكلية.
ب. القسم الثاني: وهو يتكون من (68) عبارة، موزعة على ثلاثة محاور يعبرا في مضمونهم عن تساؤلات الدراسة، وهي على النحو التالي:

- المحور الأول: يتناول واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية، ويتكون من (13) عبارة.
- المحور الثاني: يتناول مصادر التمويل الممكنة التي قد تُساهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية، ويتكون من (26) عبارة، موزعة على أربعة أبعاد.
- المحور الثالث: يتناول معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية، ويتكون من (29) عبارة، موزعة على أربعة أبعاد.

وطلب الباحثان من أفراد الدراسة الإجابة عن كل عبارة بوضع علامة (√) أمام أحد الخيارات التالية:

5- موافق بشدة	4- موافق	3- محايد	2- غير موافق	1- غير موافق بشدة

ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4/5= 0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يتضح من خلال الجدول رقم (9)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (9) تحديد فئات المقياس المتدرج الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5.0 – 4.21	4.20 – 3.41	3.40 – 2.61	2.60 – 1.81	1.80 – 1

خامساً: الأساليب الإحصائية للدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم سيتم تجميعها، فسوف يتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وبعد ذلك تم استخدام عديدي من الأساليب الإحصائية (التكرارات والنسب المئوية، معامل ارتباط بيرسون، معامل ألفاكرونباخ، المتوسط الحسابي، الانحراف).

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: مناقشة وتحليل نتائج السؤال الأول: ما واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية؟

جدول رقم (10) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
11	تتلقى الجامعات الأهلية دعماً مالياً من أصحابها المؤسسين لها.	47	38.8	37	30.6	31	25.6	3	2.5	3	2.5	4.01	0.99	1
4	تحصل الجامعات الأهلية على مبالغ نقدية مقابل برامج التدريب التي تقدمها.	28	23.1	54	44.6	29	24.0	6	5.0	4	3.3	3.79	0.97	2
9	تُحصّل الجامعات الأهلية رسوماً دراسية من طلاب المنح الملتحقين ببرامجها التعليمية.	29	24.0	46	38.0	32	26.4	10	8.3	4	3.3	3.71	1.03	3

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
3	تقدم البنوك والمؤسسات المالية قروضاً للجامعات الأهلية.	25	20.7	47	38.8	36	29.8	8	6.6	5	4.1	3.65	1.01	4
6	تُحصِّل الجامعات الأهلية مبالغ مالية نتيجة مشاركتها في تقديم برامج التعليم المستمر (محو الأمية، التعليم الموازي والمسائي وغيرها).	21	17.4	39	32.2	40	33.1	15	12.4	6	5.0	3.45	1.07	5
8	تُحصِّل الجامعات الأهلية إيرادات المشروعات البحثية التي تقوم بها لمصلحة المؤسسات المجتمعية.	16	13.2	46	38.0	36	29.8	17	14.0	6	5.0	3.40	1.05	6
10	تتلقى الجامعات الأهلية دعماً مادياً من بعض مؤسسات المجتمع المدني الراعية لها.	18	14.9	41	33.9	40	33.1	14	11.6	8	6.6	3.39	1.08	7
1	تحصل الجامعات الأهلية على تمويل حكومي غير مباشر في صورة تخفيضات على احتياجاتها (الكهرباء والغاز	28	23.1	23	19.0	46	38.0	15	12.4	9	7.4	3.38	1.19	8

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة							
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%						
	والمياه وغيرها).																
12	تتلقى الجامعات الأهلية دعماً مالياً من الشراكات (التوأمة) الدولية مع الجامعات العالمية.	19	15.7	29	24.0	49	40.5	13	10.7	11	9.1	3.26	1.13	9
13	تُحصِّل الجامعات الأهلية مبالغ مالية مقابل توفير السكن لطلابها.	21	17.4	32	26.4	41	33.9	12	9.9	15	12.4	3.26	1.22	10
2	تقوم مؤسسات القطاع الخاص بتمويل بعض الخدمات المساندة المتعلقة بالخدمات التعليمية كالترجمة وطباعة الكتب.	19	15.7	30	24.8	42	34.7	20	16.5	10	8.3	3.23	1.15	11
5	يُقَدم بعض أولياء أمور الطلاب دعماً مالياً للجامعات الأهلية.	10	8.3	24	19.8	43	35.5	27	22.3	17	14.0	2.86	1.14	12
7	تتلقى الجامعات الأهلية دعماً مالياً من جمعيات الخريجين.	9	7.4	19	15.7	49	40.5	27	22.3	17	14.0	2.80	1.10	13
-	المتوسط الحسابي العام											3.40	0.69	-

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن محور واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية يتكون من (13) عبارة، جاءت (5) عبارات بدرجة استجابة "موافق"، وهي العبارات رقم (11 ، 4 ، 9 ، 3 ، 6)، في حين جاءت العبارات الأخرى بدرجة استجابة "محايد"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين

(2.80 ، 4.01) من أصل (5.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح ما بين (محايد - موافق). وتراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (0.97 ، 1.22)، وهي قيم أغلبها أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعكس ضعف تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (3.40) بانحراف معياري (0.69)، وهذا يدل على أن هناك حيادية بين الموافقة والرفض بين أفراد الدراسة حول واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية.

وأوضحت النتائج بالجدول رقم (10) أن من أبرز العبارات التي تعكس استجابات أفراد الدراسة حول واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي العبارة رقم (11) وهي (تتلقى الجامعات الأهلية دعماً مالياً من أصحابها المؤسسين لها) وجاءت بالمرتبة الأولى، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أصحاب الجامعات الأهلية قد يسعون إلى توفير التمويل والدعم الكافي لجامعاتهم من أجل تحسين وتطوير الخدمات التعليمية بها، والتوسع في مرافقها التعليمية والخدمية لجذب أكبر عدد من الطلاب والطالبات للالتحاق بها وبكلياتها، يليها العبارة رقم (4) وهي (تحصل الجامعات الأهلية على مبالغ نقدية مقابل برامج التدريب التي تقدمها) بالمرتبة الثانية، ، وقد اتفقت مع نتيجة دراسة الفهد (2017) والتي توصلت إلى أن الخدمات التعليمية المتنوعة التي تقدمها الجامعات من أبرز مصادر تمويل الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، كما اتفقت مع نتيجة دراسة صالح (2017) والتي توصلت إلى أن رسوم الاشتراك في الدورات التدريبية التي تقدمها الجامعة من مصادر تمويل التعليم الجامعي في اليمن، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجامعات الأهلية قد تسعى إلى استغلال إمكاناتها وقدراتها المادية من مرافق تعليمية وخدمية إلى جانب إمكاناتها البشرية من كوادر وخبرات علمية وعملية في إقامة برامج تدريبية للمؤسسات المجتمعية الخدمية والإنتاجية مقابل تحصيل رسوم دراسية تسهم في زيادة مواردها المالية، في حين جاءت العبارة رقم (5) وهي (يُقّدم بعض أولياء أمور الطلاب دعماً مالياً للجامعات الأهلية) بالمرتبة قبل الأخيرة، وقد اختلفت مع نتيجة دراسة ساف (sav,2013) والتي توصلت إلى أن التبرعات الأهلية التي تحصل عليها الجامعة من مصادر الإنفاق على الجامعات الأمريكية، ويعزو الباحثان ذلك إلى أمرين أولهما قد تسعي الجامعة الاستفادة من أولياء الأمور في تقديم الدعم المادي والمالي للجامعة، والثاني إدراك أولياء الأمور لدورهم في توفير الدعم المالي والمادي للجامعة من أجل توفير تعليم يليق بأبنائهم، ويحقق طموحاتهم وطموحات أبنائهم التعليمية، كما جاءت العبارة رقم (7) (تتلقى الجامعات الأهلية دعماً مالياً من جمعيات الخريجين) بالمرتبة الأخيرة، وقد اختلفت مع نتيجة دراسة عيسان (2016) والتي توصلت إلى أن المنح من مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجامعة قد تسعي إلى الاستفادة من الطلاب الخريجين من كلياتها في دعم وتمويل الجامعة عن طريق تقديمهم المنح والتبرعات، بالإضافة إلى الاستفادة منهم في تسويق الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة.

ثانياً: مناقشة وتحليل نتائج السؤال الثاني: ما مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية؟

جدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية

م	مصادر التمويل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
2	المصدر الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.	3.63	0.76	1
3	المصدر الثالث: مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.	3.62	0.78	2
1	المصدر الأول: مساهمة الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.	3.58	0.68	3
4	المصدر الرابع: مساهمة الوقف والمساعدات في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.	3.55	0.88	4
	المتوسط الحسابي العام	3.59	0.67	-

يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن محور مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية يتضمن أربعة أبعاد وهي على التوالي وفقاً للمتوسط الحسابي لها: (مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، مساهمة الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، مساهمة الوقف المساعدات في تمويل التعليم الجامعي الأهلي)، وجاءت بدرجة استجابة (موافق)، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية للأبعاد ما بين (3.55 ، 3.63)، وهي متوسطات تقع بالفئة الرابعة لفئات المقياس الخماسي والتي تدل على درجة استجابة (موافق). ويتراوح الانحراف المعياري لأبعاد محور مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية ما بين (0.68 ، 0.88)، وهي قيم أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول أبعاد المحور. هذا وقد بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.59 من 5.0) بانحراف معياري (0.67)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية. والجداول التالية تناقش بنوع من التفصيل مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية، وذلك على النحو التالي:

1. المصدر الأول: مساهمة الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي

جدول رقم (12) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول مساهمة الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
5	استقطاب الجامعات الأهلية كفاءات علمية كالخبراء للتعاون معها لإقامة برامج ومشروعات بحثية تدر دخلاً مادياً لها.	30	24.8	54	44.6	22	18.2	12	9.9	3	2.5	3.79	1.01	1
2	تحصيل رسوم دراسية إضافية على بعض التخصصات النوعية المتعلقة باحتياجات سوق العمل كالتخصصات التقنية وغيرها.	31	25.6	45	37.2	32	26.4	10	8.3	3	2.5	3.75	1.01	2
1	تُحصِّل الجامعات الأهلية مقابل مادي نتيجة تقديم بعض المقررات الدراسية في أوقات متنوعة (صباحي، ومسائي).	30	24.8	44	36.4	31	25.6	14	11.6	2	1.7	3.71	1.02	3
6	إيرادات البرامج التدريبية التي تعقدها الجامعات الأهلية للعاملين في المؤسسات المجتمعية.	26	21.5	48	39.7	34	28.1	11	9.1	2	1.7	3.70	0.96	4
3	تتلقى الجامعات الأهلية إيرادات مالية نتيجة التوسع في أعداد المقبولين ببرنامجي	27	22.3	47	38.8	35	28.9	6	5.0	6	5.0	3.69	1.03	5

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	الماجستير والدكتوراه.													
7	تُحصّل الجامعات الأهلية رسوماً مالية من الطلاب مقابل اجتياز اختبارات القبول بها.	25	20.7	34	28.1	33	27.3	24	19.8	5	4.1	3.41	1.15	6
4	تحصيل رسوم دراسية إضافية نتيجة ممارسة الأنشطة الطلابية والترفيهية، كالرحلات والزيارات الميدانية.	11	9.1	32	26.4	35	28.9	31	25.6	12	9.9	2.99	1.14	7
	المتوسط الحسابي العام											3.58	0.68	-

يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن محور مساهمة الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي يتكون من (7) عبارات، جاءت (6) عبارات بدرجة استجابة (موافق)، وهي العبارات رقم (5 ، 2 ، 1 ، 6 ، 3 ، 7)، في حين جاءت عبارة واحدة بدرجة استجابة (محايد)، وهي العبارة رقم (4)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (2.99 ، 3.79) من أصل (5.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مساهمة الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي تتراوح ما بين (محايد - موافق). وتراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (0.96 ، 1.15)، وهي قيم أغلبها أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعكس ضعف تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مساهمة الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (3.58) بانحراف معياري (0.68)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المساهمات الممكنة للخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي. ومن أبرز العبارات الخاصة بالمساهمات الممكنة للخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها العبارة رقم (5) (استقطاب الجامعات الأهلية كفاءات علمية كالخبراء للتعاون معها لإقامة برامج ومشروعات بحثية تدر دخلاً مادياً لها) وجاءت بالمرتبة الأولى، وقد اتفقت مع نتيجة دراسة العجمي (2010) والتي توصلت إلى أن تقديم خدمات تعليمية مميزة للطلاب مقابل دفع رسوم مالية عالية نسبياً من مصادر التمويل المقترحة للتعليم الجامعي بدولة الكويت، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجامعات الأهلية قد تسعى لاستقطاب الخبرات سواء للعمل بها أو التعاون معها من أجل الاستفادة من أفكارهم وإبداعاتهم وابتكاراتهم وخبراتهم في إقامة المشروعات البحثية والإنتاجية، وتقديمها للمؤسسات المجتمعية سواء

الخدمية أو الإنتاجية مقابل مبالغ مالية، وذلك في إطار سعي إدارة الجامعة أو أصحابها توفير مصادر تمويل إضافية لها، يليها العبارة رقم (2) وهي (تحصيل رسوم دراسية إضافية على بعض التخصصات النوعية المتعلقة باحتياجات سوق العمل كالتخصصات التقنية وغيرها)، بالمرتبة الثانية، وقد اتفقت مع نتيجة دراسة القحطاني (2013) والتي توصلت إلى أن الرسوم الطلابية من أبرز البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، ويعزو الباحثان ذلك إلى أمرين، الأول قد تسعى الجامعة الأهلية إلى استقطاب أكبر عدد من الطلاب من خلال توفير التخصصات النوعية المتنوعة التي تخدم الراغبين في الحصول على فرص عمل أو تحسين اوضاعهم الوظيفية، والثانية الاستفادة من إمكانات وقدرات الجامعة المادية (المرافقة التعليمية) والبشرية (الكوادر البشرية التعليمية والفنية) كمصدر من مصادر التمويل للجامعة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (4) وهي (تحصيل رسوم دراسية إضافية نتيجة ممارسة الأنشطة الطلابية والترفيهية، كالرحلات والزيارات الميدانية)، وقد اتفقت مع نتيجة دراسة نوال الطويرقي (2012) والتي توصلت إلى أن الرسوم الدراسة من المصادر التي تُسهم في توفير موارد جديدة لتمويل التعليم العالي، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجامعة الأهلية قد تسعى لتقديم مجموعة من الأنشطة الطلابية ذات الجودة العالية من ترفيه وزيارات ميدانية متنوعة لجذب الطلاب مقابل تحصيل رسوم إضافية لممارسة هذه الأنشطة والتي قد يتم تحويل جزء منها للتوسع في هذه الأنشطة لاستيعاب أكبر عدد من الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعة.

2. المصدر الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي

جدول رقم (13) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
5	إقامة القطاع الخاص بعض معارضه داخل الجامعات الأهلية مقابل مبالغ مالية.	25	20.7	53	43.8	30	24.8	12	9.9	1	0.8	3.74	0.93	1
2	تمويل المراكز البحثية داخل الجامعات الأهلية من خلال إنشاء كراسي للبحث العلمي.	31	25.6	44	36.4	33	27.3	9	7.4	4	3.3	3.74	1.03	2

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
6	إقامة مشروعات تجارية داخل الجامعات الأهلية تدر دخلاً يسهم في تمويلها.	26	21.5	48	39.7	36	29.8	9	7.4	2	1.7	3.72	0.94	3
7	تُقدم بعض البنوك ومؤسسات المال قروضاً ميسرة للطلاب يتم سدادها بعد التخرج والالتحاق بسوق العمل.	31	25.6	38	31.4	38	31.4	11	9.1	3	2.5	3.69	1.03	4
3	تقديم دعم عيني للجامعات الأهلية في صورة أجهزة ومعدات وأدوات تعليمية.	24	19.8	48	39.7	30	24.8	14	11.6	5	4.1	3.60	1.06	5
1	يقوم القطاع الخاص بإدارة الجامعات الأهلية بشكل كلي أو جزئي.	14	11.6	53	43.8	36	29.8	15	12.4	3	2.5	3.50	0.94	6
4	يُسوِّق القطاع الخاص المنتجات والمشروعات البحثية للجامعات الأهلية.	22	18.2	41	33.9	37	30.6	14	11.6	7	5.8	3.47	1.10	7
-	المتوسط الحسابي العام											3.63	0.76	-

يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن محور مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي يتكون من (7) عبارات، جاءت جميعها بدرجة استجابة (موافق)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (3.47 ، 3.74) من أصل (5.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي جاءت بدرجة (موافق). وتراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (0.94 ، 1.10)، وهي قيم أغلبها أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعكس ضعف تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (3.63) بانحراف معياري (0.76)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المساهمات الممكنة للقطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، ومن أبرز العبارات الخاصة بالمساهمات الممكنة للقطاع الخاص في تمويل التعليم

الجامعي الأهلي وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة والتي جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها العبارة رقم (5) وهي (إقامة القطاع الخاص بعض معارضه داخل الجامعات الأهلية مقابل مبالغ مالية) وجاءت بالمرتبة الأولى، ويعزو الباحثان ذلك لأمرين، الأول قد تدرك مؤسسات القطاع الخاص لأهمية ودور الجامعات الأهلية وإمكاناتها المادية والبشرية في إقامة معارض لتسويق منتجاتها، بالإضافة إلى كونها تمثل سوقاً حقيقاً لتسويق المنتجات من خلال الطلاب والعاملين بالجامعة، والأمر الثاني يتمثل في أن الجامعة قد تسعى للاستفادة من إقامة مثل هذه المعارض في توفير موارد مالية إضافية للجامعة، ثم جاءت بعدها العبارة رقم (2) وهي (تمويل المراكز البحثية داخل الجامعات الأهلية من خلال إنشاء كراسي للبحث العلمي) بالمرتبة الثانية، وقد اتفقت مع نتيجة دراسة صالح (2017) والتي توصلت إلى أن إنشاء كراسي أكاديمية بأسماء ممولها من مصادر تمويل التعليم الجامعي المقترحة في اليمن، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجامعات الأهلية قد تسعى إلى تشجيع المؤسسات المجتمعية والأفراد إلى تمويل المراكز البحثية وإنشاء كراسي للبحث العلمي من خلال إطلاق أسماء هذه المؤسسات أو الأفراد على تلك المراكز وكراسي البحث العلمي ومن ثم توفير مورد مالي إضافية للجامعات الأهلية من خلال التبرعات والهبات والأوقاف، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (4) وهي (يُسوِّق القطاع الخاص المنتجات والمشروعات البحثية للجامعات الأهلية) وقد اتفقت مع نتيجة دراسة الشنيفي (2018) والتي توصلت إلى أن تسويق الأنشطة والبرامج الجامعية إعلامياً ورعايتها من البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجامعات الأهلية قد تكون عميلاً جيداً لتلك المنتجات أو المشروعات والتي يتم الاستفادة منها في العملية التعليمية وتكون بأسعار مخفضة للجامعة، أو أن تكون الجامعة الأهلية مصدراً جيداً لإعادة تسويق منتجات القطاع الخاص ومشروعاته البحثية للمؤسسات المجتمعية الخدمية أو الإنتاجية، ومن ثم تحقيق أرباحاً مالية من وراء هذا التسويق.

3. المصدر الثالث: مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي

جدول رقم (14) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
7	إبرام عقود بحثية مع شركات	31	25.6	41	33.9	40	33.1	8	6.6	1	0.8	3.77	0.94	1
5	تنظيم دورات تدريبية للطلاب وغيرهم في مجالات الحاسب الآلي واللغات والتسويق	29	24.0	53	43.8	20	16.5	18	14.9	1	0.8	3.75	1.01	2

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	وغيرها بمقابل مادي.													
3	تنظيم مناسبات واحتفالات داخل الجامعات الأهلية مقابل الحصول على مبالغ مالية.	21	17.4	56	46.3	30	24.8	11	9.1	3	2.5	3.67	0.95	3
1	طرح بعض الجامعات الأهلية معاملها وورشها للإيجار لمؤسسات المجتمع الإنتاجية بمقابل مادي.	26	21.5	44	36.4	38	31.4	7	5.8	6	5.0	3.64	1.04	4
2	تستثمر الجامعات الأهلية مواردها المالية لإنشاء المشروعات التجارية (المحلات التجارية، والنوادي والصالات والعقار وغيرها).	21	17.4	53	43.8	30	24.8	10	8.3	7	5.8	3.59	1.05	5
4	تسويق النشاطات الإنتاجية للجامعات الأهلية، مثل الوسائل التعليمية بمقابل مادي.	19	15.7	43	35.5	44	36.4	11	9.1	4	3.3	3.51	0.98	6
6	بيع براءات الاختراعات التي تبتكرها الجامعات الأهلية للمؤسسات المجتمعية.	19	15.7	35	28.9	46	38.0	18	14.9	3	2.5	3.40	1.00	7
-	المتوسط الحسابي العام											3.62	0.78	-

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أن محور مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي يتكون من (7) عبارات، جاءت (6) عبارات بدرجة استجابة (موافق)، وهي العبارات رقم (7 ، 5 ، 3 ، 1 ، 2 ، 4)، في حين جاءت عبارة واحدة بدرجة استجابة (محايد)، وهي العبارة رقم (6)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (3.40 ، 3.77) من أصل (5.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي تتراوح ما بين (محايد - موافق). تراوح الانحراف المعياري لعبارات

المحور ما بين (0.94 ، 1.05)، وهي قيم تتمحور حول الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (3.62) بانحراف معياري (0.78)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المساهمات الممكنة للجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي. ومن أبرز العبارات الخاصة بالمساهمات الممكنة للجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة والتي جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، حيث جاءت العبارة رقم (7) وهي (إبرام عقود بحثية مع شركات ومؤسسات مجتمعية مقابل مبالغ مالية) بالمرتبة الأولى، وقد اتفقت مع نتيجة دراسة أمل الحربي (2015) والتي توصلت إلى أن الشراكات المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني من مصادر التمويل المقترحة في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وأن تقديم الاستشارات الأكاديمية والدراسات التربوية والعلمية مقابل عقود مالية من مصادر التمويل المقترحة في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن تمتع الجامعات بقدرات مادية وبشرية تساعدها على إبرام عقود بحثية مع شركات ومؤسسات مجتمعية، ومن ثم تُدّر هذه العقود أرباحاً جيدة للجامعة بحيث تشكل مورداً مالياً لها، ثم جاءت بعدها العبارة رقم (5) وهي (تنظيم دورات تدريبية للطلاب وغيرهم في مجالات الحاسب الآلي واللغات والتسويق وغيرها بمقابل مادي) بالمرتبة الثانية، وقد اتفقت مع نتيجة دراسة الشنيفي (2018) والتي توصلت إلى أن الدورات التدريبية وورش العمل من البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجامعة الأهلية قد تسعى إلى الاستفادة من إمكاناتها المادية المتمثلة في المرافق التعليمية من معامل الحاسب الآلي واللغات، وغيرها، والبشرية والمتمثلة في الكوادر التعليمية والفنية التي تمتلكها في إقامة برامج تدريبية للمؤسسات والأفراد الرغبين في الحصول عليها مقابل تحصيل رسوم معينة، والتي قد تشكل مورداً هاماً لتمويل التعليم الجامعي بها، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (6) (بيع براءات الاختراعات التي تبتكرها الجامعات الأهلية للمؤسسات المجتمعية)، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجامعة الأهلية قد تحاول الاستفادة من الاختراعات والابتكارات التي قد تنتجها الجامعة سواء من قبل الطلاب أو من قبل الخبرات العلمية والعملية بها، أو المتعاونين مع الجامعة، وذلك عن طريق بيعها للمؤسسات المجتمعية بمقابل مادي جيد، قد يشكل مصدراً من مصادر دخل الجامعة الأهلية.

4. المصدر الرابع: مساهمة الوقف والمساعدات في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.

جدول رقم (15) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول مساهمة الوقف والمساعدات في تمويل التعليم الجامعي الأهلي

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
3	تأجير بعض الأوقاف المخصصة للتعليم الجامعي كمنشآت تعليمية للجامعات الأهلية.	28	23.1	35	28.9	43	35.5	12	9.9	3	2.5	3.60	1.03	1
1	الاستفادة من ريع الأوقاف المخصصة للتعليم الجامعي في تمويل الجامعات الأهلية.	28	23.1	36	29.8	41	33.9	13	10.7	3	2.5	3.60	1.04	2
2	تتلقى الجامعات الأهلية التبرعات المقدمة من الأثرياء.	28	23.1	32	26.4	45	37.2	12	9.9	4	3.3	3.56	1.06	3
4	عرض المؤسسة التعليمية لبعض المشاريع باعتبارها مشاريع وقفية تحتاج للتمويل الخارجي (القطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية).	22	18.2	36	29.8	50	41.3	10	8.3	3	2.5	3.53	0.97	4
5	مساهمة أولياء أمور الطلاب في مجلس الأمناء من خلال الدعم	18	14.9	34	28.1	55	45.5	10	8.3	4	3.3	3.43	0.96	5

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
	التطـــوعي للعمليـــة التعليمية.													
المتوسط الحسابي العام												3.55	0.88	-

يتضح من خلال الجدول رقم (15) أن محور مساهمة الوقف والمساعدات في تمويل التعليم الجامعي الأهلي يتكون من (5) عبارات، جاءت جميعها بدرجة استجابة (موافق)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (3.43 ، 3.60) من أصل (5.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مساهمة الوقف والمساعدات في تمويل التعليم الجامعي الأهلي جاءت بدرجة (موافق). وتراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (0.96 ، 1.06)، وهي قيم تتمحور حول الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مساهمة الوقف والمساعدات في تمويل التعليم الجامعي الأهلي. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (3.55) بانحراف معياري (0.88)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المساهمات الممكنة للوقف والمساعدات في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، ومن أبرز العبارات الخاصة بالمساهمات الممكنة للوقف والمساعدات في تمويل التعليم الجامعي الأهلي وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة والتي جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها العبارة رقم (3) وهي (تأجير بعض الأوقاف المخصصة للتعليم الجامعي كمنشآت تعليمية للجامعات الأهلية) والتي جاءت بالمرتبة الأولى، وقد اتفقت مع نتيجة دراسة عيسان (2016) والتي توصلت إلى أن تفعيل دور الأوقاف كمصادر تمويلية من المصادر المقترحة لتمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، ، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجامعات الأهلية قد تسعى إلى الاستفادة من الأوقاف التي قد تكون مخصصة للتعليم الجامعي من خلال تأجيرها كمنشآت تعليمية للجامعة الأهلية، وذلك بأجر رمزي مما يسهم في تقليل النفقات الخاصة بتأجير تلك المنشآت من الجهات الأخرى التي قد تكلف مبالغ كبيرة على ميزانية الجامعة، ثم جاءت بعدها العبارة رقم (1) وهي (الاستفادة من ريع الأوقاف المخصصة للتعليم الجامعي في تمويل الجامعات الأهلية) بالمرتبة الثانية، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة أمل الحربي (2015) والتي توصلت إلى أن الاستفادة من الأوقاف الجامعية من مصادر التمويل المقترحة في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، ، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجامعات الأهلية قد تسعى للاستفادة من الأرباح والعوائد المتمثلة في تأجير أو بيع الأوقاف المخصصة للتعليم الجامعي في تمويل المشروعات التعليمية والخدمية بالجامعة ومن ثم تقليل الإنفاق لإقامة مثل هذه المشروعات، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (5) (مساهمة أولياء أمور

الطلاب في مجلس الأمناء من خلال الدعم التطوعي للعملية التعليمية)، ، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجامعات الأهلية تدرك تماماً قيمة مشاركة أولياء الأمور في العمل التطوعي والذي قد يكون بشكل مادي مما قد يشكل مصدراً من مصادر دخل الجامعة الأهلية.

ثالثاً: مناقشة وتحليل نتائج السؤال الثالث: ما معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية؟

جدول رقم (16) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية

م	مصادر التمويل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
4	معوقات مساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي	3.75	0.73	1
3	معوقات مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي	3.70	0.70	2
1	معوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي	3.62	0.62	3
2	معوقات مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي	3.62	0.76	4
	المتوسط الحسابي العام	3.67	0.62	-

يتضح من خلال الجدول رقم (16) أن محور معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية يتضمن أربعة أبعاد وهي على التوالي وفقاً للمتوسط الحسابي لها: (معوقات مساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، معوقات مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، معوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، معوقات مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي)، وقد جاءت جميعها بدرجة استجابة (موافق)، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية للأبعاد ما بين (3.62 ، 3.75)، وهي متوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تدل على درجة استجابة (موافق)، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الشامي (2006) والتي توصلت إلى أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات التي قد تحول دون تطوير مصادر تمويل للتعليم الجامعي في اليمن.و يتراوح الانحراف المعياري لأبعاد محور معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية ما بين (0.62 ، 0.76)، وهي قيم أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول أبعاد المحور. وقد يبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.67 من 5.0) بانحراف معياري (0.62)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على معوقات تمويل الجامعات الأهلية

في المملكة العربية السعودية. والجداول التالية تناقش بنوع من التفصيل معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية، وذلك على النحو التالي:

1. المعوقات المتعلقة بالاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.

جدول رقم (17) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول معوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
3	إقبال الطلاب على التخصصات النوعية بالجامعات الأهلية على حساب تخصصات أخرى (تقليدية).	32	26.4	51	42.1	34	28.1	2	1.7	2	1.7	3.90	0.87	1
1	ارتفاع الرسوم الدراسية للخدمات التعليمية التي تفرضها الجامعات الأهلية على الطلاب.	36	29.8	48	39.7	25	20.7	10	8.3	2	1.7	3.88	0.99	2
2	مخاطر المنافسة بين الجامعات الأهلية للحصول على أكبر عدد من الطلاب على حساب معايير القبول بها.	33	27.3	47	38.8	33	27.3	8	6.6	0	0.0	3.87	0.89	3
5	صعوبة التوسع في إنشاء فروع ومراكز للجامعات الأهلية في كافة المدن.	26	21.5	47	38.8	34	28.1	10	8.3	4	3.3	3.67	1.03	4

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
4	ارتفاع تكلفة برامج التدريب للعاملين بالمؤسسات المجتمعية.	22	18.2	38	31.4	49	40.5	11	9.1	1	0.8	3.57	0.92	5
6	إلغاء بعض برامج الخدمات التعليمية كالتعليم الموازي والمسائي لعدم وجود ميزانيات خاصة له.	21	17.4	35	28.9	53	43.8	9	7.4	3	2.5	3.51	0.95	6
7	إهمال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لارتفاع تكلفته في الجامعات الأهلية.	25	20.7	30	24.8	46	38.0	14	11.6	6	5.0	3.45	1.0	7
8	بيروقراطية إدارة التعليم الجامعي الأهلي في عمل الكليات والجامعات الأهلية.	26	21.5	23	19.0	52	43.0	17	14.0	3	2.5	3.43	1.03	8
9	صعوبة حصول الجامعات الأهلية على الاعتراف الأكاديمي ببرامجها التعليمية.	22	18.2	29	24.0	41	33.9	24	19.8	5	4.1	3.32	1.01	9
-	المتوسط الحسابي العام											3.62	0.62	-

يتضح من خلال الجدول رقم (17) أن محور معوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي يتكون من (9) عبارات، جاءت (8) عبارات بدرجة استجابة (موافق)، وهي العبارات رقم (3، 1، 2، 5 ، 4 ، 6 ، 7 ، 8)، في حين جاءت عبارة واحدة بدرجة استجابة (محايد)، وهي العبارة رقم (9)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (3.32 ، 3.90) من أصل (5.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور معوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي تتراوح ما بين (محايد - موافق). وتراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (0.87 ، 1.03)، وهي قيم

تتمحور حول الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور معوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (3.62) بانحراف معياري (0.62)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على معوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، ومن أبرز العبارات الخاصة بمعوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة والتي جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها العبارة رقم (3) وهي (إقبال الطلاب على التخصصات النوعية بالجامعات الأهلية على حساب تخصصات أخرى (تقليدية)) بالمرتبة الأولى، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن إقبال الطلاب على التخصصات النوعية دون التقليدية يزيد من حجم الإنفاق على تلك التخصصات على حساب التخصصات التقليدية ومن ثمَ وجود خلل في عملية توزيع ميزانية الجامعة الأهلية، ثم جاءت بعدها العبارة رقم (1) وهي (ارتفاع الرسوم الدراسية للخدمات التعليمية التي تفرضها الجامعات الأهلية على الطلاب) بالمرتبة الثانية، وقد اتفقت مع نتيجة دراسة براكو (Bracco,1997) والتي توصلت إلى زيادة رسوم التعليم الخاص بخمس ولايات امريكية، ويعزو الباحثان ذلك إلى تراجع إقبال أولياء الأمور عن إلحاق أبنائهم بالجامعات الأهلية نظراً لارتفاع الرسوم الدراسية التي تفوق قدراتهم، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (9) وهي (صعوبة حصول الجامعات الأهلية على الاعتراف الأكاديمي ببرامجها التعليمية)، ، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن عدم حصول الجامعة الأهلية على الاعتراف الأكاديمي لبرامجها وخدماتها التعليمية قد يحد من إقبال أولياء أمور الطلاب على إلحاق أبنائهم بالجامعة، الأمر الذي يؤثر سلباً على أعداد الطلاب بها.

2. المعوقات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.

جدول رقم (18) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
3	تردد بعض المؤسسات النقدية (البنوك والمصارف) التجارية في تقديم قروض لطلاب الجامعات الأهلية بدون فوائد.	29	24.0	45	37.2	34	28.1	11	9.1	2	1.7	3.73	0.98	1

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
6	غياب التنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص واحتياجاتهم من مخرجات الجامعات الأهلية.	26	21.5	49	40.5	32	26.4	8	6.6	6	5.0	3.67	1.04	2
2	ضعف العلاقة بين الجامعات الأهلية، ومؤسسات المجتمع الإنتاجية.	22	18.2	53	43.8	33	27.3	8	6.6	5	4.1	3.65	0.99	3
5	غياب دور القطاع الخاص في توفير مراكز تدريب لطلاب الجامعات الأهلية.	17	14.0	55	45.5	37	30.6	8	6.6	4	3.3	3.60	0.93	4
4	انسحاب القطاع الخاص من تمويل بعض القطاعات المساندة ، كالنقل والتغذية والخدمات التعليمية.	17	14.0	48	39.7	47	38.8	7	5.8	2	1.7	3.59	0.86	5
1	إحجام القطاع الخاص عن المشاركة في تمويل الجامعات الأهلية لعدم ضمان تحقيقها الأرباح المرجوة منها.	18	14.9	46	38.0	46	38.0	8	6.6	3	2.5	3.56	0.91	6
7	النظرة السلبية لمخرجات الجامعات الأهلية من قبل مؤسسات التوظيف المجتمعية.	26	21.5	35	28.9	41	33.9	14	11.6	5	4.1	3.52	1.05	7
-	المتوسط الحسابي العام											3.62	0.76	-

يتضح من خلال الجدول رقم (18) أن محور المعوقات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي يتكون من (7) عبارات، جاءت جميعها بدرجة استجابة (موافق)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (3.52 ، 3.73) من أصل (5.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات

محور المعوقات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي جاءت بدرجة (موافق). وتراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (0.86 ، 1.05)، وهي قيم تتمحور حول الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور المعوقات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (3.62) بانحراف معياري (0.76)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، ومن أبرز العبارات الخاصة بالمعوقات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة والتي جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها العبارة رقم (3) وهي (تردد بعض المؤسسات النقدية (البنوك والمصارف) التجارية في تقديم قروض لطلاب الجامعات الأهلية بدون فوائد) والتي جاءت بالمرتبة الأولى، ، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الشامي (2006) والتي توصلت إلى أن صعوبة إقناع المؤسسات والشركات الخاصة للدخول في شراكة مع الجامعات في تمويل التعليم الجامعي من المعوقات التي تحول دون تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي باليمن، ، ويعزو الباحثان ذلك إلى أمرين الأول أن بعض المؤسسات المصرفية لا تقوم بدورها في دعم مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي نظراً لبحثها عن تحقيق الأرباح المالية، بالإضافة إلى أن بعض المؤسسات المصرفية قد تتعرض لفقدان بعض أرباحها لعدم سداد بعض الطلاب أو أولياء أمورهم للأقساط الخاصة بالقروض الدراسية، ثم جاءت بعدها العبارة رقم (6) وهي (غياب التنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص واحتياجاتهم من مخرجات الجامعات الأهلية) بالمرتبة الثانية، ، ويعزو الباحثان ذلك لعدة عوامل منها غياب ثقة مؤسسات القطاع الخاص في مخرجات التعليم الجامعي الأهلي، وعدم اهتمام الجامعات الأهلية بتقديم المخرجات التعليمية التي تناسب احتياجات القطاع الخاص من العمالة والمهنيين، وكذلك لجوء القطاع الخاص لمؤسسات التعليم الجامعي الحكومي في توفير الأيدي العاملة المطلوبة لثقتها في مخرجاتها، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (7) وهي (النظرة السلبية لمخرجات الجامعات الأهلية من قبل مؤسسات التوظيف المجتمعية)، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة القحطاني (2013) والتي توصلت إلى أن عدم رضا سوق العمل عن مخرجات التعليم الجامعي من التحديات التي تواجه الجامعات السعودية في تعزيز مواردها الإضافية، ويعزو الباحثان ذلك إلى فقدان الثقة لدى بعض مؤسسات التوظيف المجتمعية في جودة مخرجات التعليم الجامعي للجامعات الأهلية، وذلك لاهتمام تلك الجامعات بإظهار معدلات نجاح عالية لطلابها على حساب معايير الجودة..

3. المعوقات المتعلقة بمساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.

جدول رقم (19) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
4	غياب صندوق خاص لدعم وتمويل الجامعات الأهلية.	32	26.4	46	38.0	40	33.1	3	2.5	0	0.0	3.88	0.83	1
1	غياب هيئة استثمارية داخل الجامعات الأهلية.	29	24.0	55	45.5	31	25.6	4	3.3	2	1.7	3.87	0.88	2
6	إغفال بعض الجامعات الأهلية إنشاء المراكز الإنتاجية بها.	23	19.0	47	38.8	40	33.1	11	9.1	0	0.0	3.68	0.89	3
5	الافتقار لوجود مجلس أو لجنة مستقلة تتولى الإشراف على تمويل الجامعات الأهلية.	17	14.0	58	47.9	37	30.6	7	5.8	2	1.7	3.67	0.85	4
3	محدودية صلاحية الإدارة الجامعية في تنويع مصادر تمويل الجامعات الأهلية.	21	17.4	44	36.4	43	35.5	11	9.1	2	1.7	3.59	0.94	5

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
2	تدني مستوى استقلالية الجامعات الأهلية وحرية التصرف في مخصصاتها المالية.	27	22.3	30	24.8	45	37.2	14	11.6	5	4.1	3.50	1.01	6
المتوسط الحسابي العام												3.70	0.70	-

يتضح من خلال الجدول رقم (19) أن محور المعوقات المتعلقة بمساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي يتكون من (6) عبارات، جاءت جميعها بدرجة استجابة (موافق)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (3.50 ، 3.88) من أصل (5.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور المعوقات المتعلقة بمساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي جاءت بدرجة (موافق). وتراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (0.83 ، 1.01)، وهي قيم تتمحور حول الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور المعوقات المتعلقة بمساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (3.70) بانحراف معياري (0.70)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات المتعلقة بمساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، ومن أبرز العبارات الخاصة بالمعوقات المتعلقة بمساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة والتي جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها العبارة رقم (4) وهي (غياب صندوق خاص لدعم وتمويل الجامعات الأهلية) وجاءت بالمرتبة الأولى، ، يعزو الباحثان ذلك إلى أن وجود صندوق خاص لتمويل الجامعات الأهلية، قد يعود بالنفع على تلك الجامعات من خلال توفير مصدر تمويل إضافي لتمويلها، ثم جاءت بعدها العبارة رقم (1) وهي (غياب هيئة استثمارية داخل الجامعات الأهلية) بالمرتبة الثانية، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن وجود مثل هذه الهيئات الاستثمارية قد يساعد الجامعات الأهلية على استثمار إمكاناتها المادية والبشرية والتي تسهم في دعم مصادر تمويل التعليم الجامعي، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (2) (تدني مستوى استقلالية الجامعات الأهلية وحرية التصرف في مخصصاتها المالية) بالمرتبة الأخيرة، ويعزو الباحثان ذلك لعدم تمتع الجامعات الأهلية بالاستقلالية الكافية وحرية التصرف في مخصصاتها المالية قد يكون سبباً في تبديد أو تأخر صرف المخصصات المالية للأقسام

الأكاديمية والإدارية.

4. المعوقات المتعلقة بمساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.

جدول رقم (20) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
4	غياب دور وسائل الإعلام في الترويج لمبادرات الوقف والتطوع والتبرع وتقديم المنح.	37	30.6	51	42.1	27	22.3	4	3.3	2	1.7	3.97	0.90	1
7	غياب العلاقات بين الهيئات والمؤسسات التي تقدم مساعدات خارجية لتمويل الجامعات الأهلية.	24	19.8	61	50.4	30	24.8	4	3.3	2	1.7	3.83	0.84	2
2	غياب استراتيجية جيدة لتشجيع مبادرات التمويل الأهلي للمساهمة في تمويل الجامعات الأهلية.	24	19.8	53	43.8	35	28.9	6	5.0	3	2.5	3.74	0.92	3
3	صعوبة مشاركة بعض أولياء الأمور في تمويل التعليم الجامعي نظراً لأوضاعهم الاقتصادية.	27	22.3	47	38.8	39	32.2	4	3.3	4	3.3	3.74	0.96	4
6	غياب نمط الجامعات الأهلية غير الربحية والتي تعتمد على ريع الأوقاف التعليمية.	24	19.8	49	40.5	37	30.6	9	7.4	2	1.7	3.69	0.93	5

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
5	جمود الإجراءات الإدارية المتعلقة بتفعيل التعاون بين الجامعات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.	21	17.4	45	37.2	49	40.5	3	2.5	3	2.5	3.64	0.88	6
1	النظرة السلبية للتعليم الجامعي الأهلي نظراً لتحوله إلى سلعة تجارية تباع وتشترى.	27	22.3	47	38.8	30	24.8	11	9.1	6	5.0	3.64	1.05	7
-	المتوسط الحسابي العام											3.75	0.73	-

يتضح من خلال الجدول رقم (20) أن محور المعوقات المتعلقة بمساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي يتكون من (7) عبارات، جاءت جميعها بدرجة استجابة (موافق)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (3.64 ، 3.97) من أصل (5.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور المعوقات المتعلقة بمساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي جاءت بدرجة (موافق). وتراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (0.84 ، 1.05)، وهي قيم تتمحور حول الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور المعوقات المتعلقة بمساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي. وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (3.75) بانحراف معياري (0.73)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات المتعلقة بمساهمة بالوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، ومن أبرز العبارات الخاصة بالمعوقات المتعلقة بمساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة والتي جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، العبارة رقم (4) وهي (غياب دور وسائل الإعلام في الترويج لمبادرات الوقف والتطوع والتبرع وتقديم المنح) وجاءت بالمرتبة الأولى، ويعزو الباحثان ذلك إلى أهمية دور وسائل الإعلام في الترويج وتشجيع مبادرات الوقف والتبرع وتقديم المنح والتطوع للجامعات الأهلية، وذلك في محاولة لإيجاد مصادر تمويل متعددة للجامعات الأهلية تساعدها على تحسين ونشر خدماتها التعليمية على نطاق واسع وبمستوى يحقق طموحات الراغبين في الالتحاق به، ثم جاءت بعدها العبارة رقم (7) (غياب العلاقات بين الهيئات والمؤسسات التي تقدم مساعدات

خارجية لتمويل الجامعات الأهلية) بالمرتبة الثانية، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن اهتمام الجامعات الأهلية بوجود علاقات جيدة مع الهيئات والمؤسسات المجتمعية يفتح المجال لهذه المؤسسات لتقديم المساعدات والدعم المادي لمؤسسات التعليم الجامعي الأهلي، والاستفادة من إمكانات هذه المؤسسات المادية والبشرية، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (1) وهي (النظرة السلبية للتعليم الجامعي الأهلي نظراً لتحوله إلى سلعة تجارية تباع وتشترى)، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن نظرة البعض لنمط التعليم الجامعي الأهلي بأنه أصبح سلعة تباع وتشترى، تجعل البعض يحجم عن إلحاق أبنائهم بالجامعات الأهلية تخوفاً من رداءة العملية التعليمية به، إلى جانب ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بمخرجاته.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

أولاً: نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، ومنها:

1- أن هناك حيادية بين الموافقة والرفض بين أفراد الدراسة حول واقع تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية، وذلك يتمثل في موافقة أفراد الدراسة بحيادية على عديد من العبارات منها أن الجامعات الأهلية تُحصِّل إيرادات المشروعات البحثية التي تقوم بها لمصلحة المؤسسات المجتمعية، وأن الجامعات الأهلية تتلقى دعماً مادياً من بعض مؤسسات المجتمع المدني الراعية لها، وأن الجامعات الأهلية تتلقى دعماً مالياً من الشراكات (التوأمة) الدولية مع الجامعات العالمية وغيرها.
2- أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية، حيث تأتي مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي بالمرتبة الأولى، وبالمرتبة الثانية تأتي مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، وتأتي مساهمة الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي بالمرتبة الثالثة، وفي الأخير تأتي مساهمة الوقف والمساعدات في تمويل التعليم الجامعي الأهلي كأقل مصادر التمويل الممكنة التي قد تُسهم في تنوع مصادر تمويل الجامعات الأهلية.
3- أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية، حيث تأتي معوقات مساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي بالمرتبة الأولى، وبالمرتبة الثانية تأتي معوقات مساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي، وتأتي معوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي بالمرتبة الثالثة، وفي الأخير تأتي معوقات مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي الأهلي كأقل معوقات تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: توصيات الدراسة

1. إنشاء صندوق خاص لدعم وتمويل الجامعات الأهلية، حيث كشفت النتائج أن غياب ذلك من المعوقات المتعلقة بمساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.
2. العمل على إنشا هيئة استثمارية داخل الجامعات الأهلية تتولي استثمار الموارد المالية للجامعات لإنشاء المشروعات التجارية المتنوعة؛ حيث بينت النتائج أن غياب مثل تلك الهيئة من المعوقات المتعلقة بمساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.
3. توسع الجامعات الأهلية من خلال إنشاء فروع ومراكز لها في كافة المدن، حيث بينت النتائج صعوبة إنشاء فروع ومراكز للجامعات بكافة المدن من معوقات الاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي الأهلي.
4. الاستفادة من مصادر التمويل الممكنة للجامعات الأهلية السعودية، والتي توصلت إليها الدراسة، لتعزيز عملية تمويل الجامعات الأهلية، حيث أوضحت النتائج أن واقع تمويل تلك الجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة.
5. إعادة النظر في الإجراءات الإدارية المتعلقة بتفعيل التعاون بين الجامعات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، حيث بينت النتائج أن جمود تلك الإجراءات من المعوقات المتعلقة بمساهمة الوقف والمساعدات الداخلية في التمويل.

قائمة المراجع العربية:

- أبو الخير، يحيى (2001). *مقومات التعليم العالي الأهلي وضوابطه*. ندوة التعليم العالي الأهلي في السعودية - السعودية: الرياض، جامعة الملك سعود ومعهد العالمية للحاسب والتقنية، 15-48.
- الأغبري، عبد الصمد؛ المشرف، فريدة (2012م). واقع البحث العلمي في ضوء بعض المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*. 13 (4). 485- 511.
- الجميعي، وفاء (2015). الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي: النموذج البريطاني. *مجلة عالم التربية*. مصر. 16 (52)، 1-85.
- جوهر، علي؛ وجمعة، محمد (2011). *تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامية "رؤية اقتصادية تربوية"*. القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- جوهر، علي؛ ورضوان، وائل (2017). *التعليم العالي العام والخاص: الواقع والتحديات*. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- الحارثي، خالد (1433هـ). *طرق التمويل البديلة للتعليم العالي الأهلي السعودي في ظل تحديات العولمة*. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- حامد، محمد؛ وزيدان، همام؛ والبحيري، السيد (2008). *تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة*. القاهرة: عالم الكتب.
- حجازي، المرسي (2011). *الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي: تجارب ودروس مستفادة*. بحث مقدم إلى مؤتمر دور الأوقاف في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان الإسلامية، كلية التجارة. جامعة الإسكندرية. 28-29 أكتوبر 2011،
- الحربى، عبدالله (2009). العوامل والقوى المرتبطة بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية. *مجلة القراءة والمعرفة* –مصر، (89)، 230-243.
- الحربي، أمل (2015). تصور مقترح للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى. *مجلة كلية التربية جامعة بنها*. مصر، 27 (106)، 205-302.
- حسان، حسن؛ ومجاهد، محمد؛ وعلي، فكري (2008). *التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- الحميدي، منال (2011). تصور مقترح لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ظل زيادة الطلب الاجتماعي. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*. السعودية. 5 (4)، 903-941.
- الزهراني، بندر (2004م). *الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 1970- 2000م*. (رسالة ماجستير غير منشورة). بقسم الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية. جامعة الملك سعود، الرياض.

- الفاعوري، رفعت (2004م). *تجارب عربية في الخصخصة*. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- زمان، حسام (2014). خيارات مقابلة الطلب على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية مقارنة لآراء قياديي الجامعات وأعضاء مجلس الشورى. *مجلة رابطة التربية الحديثة*. مصر. 6 (20)، 36-70.
- سليم، علا (1425). *مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية*. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الشامي، عبدالله (2006). تصور مقترح لتطوير مصادر التعليم الجامعي في اليمن في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. *مجلة البحوث والدراسات التربوية*. مصر، 12 (21)، 145-185.
- الشدادي، عبد الله (1427هـ). *التعليم الجامعي الأهلي: أهميته. تخطيطه. ضوابطه*. مشروع آفاق (الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية). الظهران: معهد البحوث – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
- الشنيفي، علي (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*. فلسطين، 2 (10)، 70-90.
- الشهوان، أحمد (1998). *اتجاهات المربين وأولياء الأمور والمسئولين عن التعليم العالي نحو إنشاء الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.
- صالح، إبراهيم (2017). مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية. *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*. مصر، 41 (3)، 14-48.
- الصغير، أحمد (2005). *التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل*. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع.
- صلاح الدين، نسرين (2018). إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان، *مجلة التربوية الدولية المتخصصة – المجموعة الدولية للاستشارات والتدريب* -. الأردن، 7 (5)، 86-101.
- الطويرقي، نوال (2012). مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا: دراسة مقارنة. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*. السعودية. 1 (24)، 263-287.
- عبدالجليل، مصطفى (2013). خيارات تمويل التعليم العالي في السودان. *مجلة الثقافة والتنمية*. مصر، 13 (64)، 85-118.
- عبدربه، صابر (2013). *التمويل الذاتي للتعليم الجامعي*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- العتيبي، فهد (1425هـ). *إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية. جامعة الملك سعود، الرياض.

- العتيبي، منير (2005). تمويل مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربية بين الجهود الذاتية والالتزام المجتمعي. *المجلة السعودية للتعليم العالي*. السعودية. 1 (2)، 37-98.
- عزوز، رفعت؛ وعامر، طارق (2009). *اقتصاديات وتمويل التعليم*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- عمارة، هشام (2012). دور المجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي: دراسة تطبيقية على مصر. *مجلة التجارة والتمويل كلية التجارة جامعة طنطا*. مصر. (2)، 329-384.
- عون، وفاء (2001). تصور مقترح لنمط تمويل التعليم العالي الأهلي السعودي. *بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي الأهلي السعودي فبراير (2001)*. السعودية. جامعة الملك سعود ومعهد العالمية للحاسب والتقنية، الرياض، 291-319.
- عون، وفاء؛ الخضير، رنا؛ ابن عنيق، عزيرة؛ الشمراني، نجاة (2017). تطوير أداء الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030: التجربة الكندية أنموذجاً. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة* - الجمعية الأردنية لعلم النفس - الأردن، 6(5). 254 – 268.
- الغماري، محمود (2009). *أثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين: دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة* (رسالة ماجستير منشورة). كلية التجارة. الجامعة الإسلامية، غزة.
- غنيم، أحمد (2003). تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في دول مجلس التعاون الخليجي. *مجلة التربية*. مصر، 1 (122)، 119-170.
- الفاعوري، رفعت (2004م). *تجارب عربية في الخصخصة*. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- فلية، فاروق؛ والزكي، أحمد (2004م). معجم *المصطلحات التربوية لفظاً واصطلاحاً*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة.
- القحطاني، مبارك (2013). التخطيط لتعبئة موارد إضافية للجامعات السعودية. *مجلة كلية التربية جامعة عين شمس*. مصر، 1 (37)، 90-155.
- القحطاني، منصور (2004م). تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية وسبل تنميته: دراسة ميدانية. الرياض: فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية.
- المالكي، عبدالله (2013). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. المجلة السعودية للتعليم العالي. (10)، 113-147.
- مريزيق، هشام؛ الفقيه، فاطمة (2008). *قضايا معاصرة في التعليم الجامعي*. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
- المومني، ماهر. (2011م). *التمويل في الجامعات الأردنية الحكومية ومقترحات في تحقيق التمويل الذاتي*. (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية. جامعة اليرموك، الأردن.

- **نياز، هاجر (1435هـ). *تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي الأهلي في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية (تصور مقترح)* (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.**
- **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2014). *الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2014-2018*. عمان: وزارة التعليم العالي.**

قائمة المراجع الأجنبية:

- **Council on Higher Education (2018). What is the difference between a public and private higher education provider?. Retrieved at 26/7/2018, from *http://www.che.ac.za/content/what-difference-between-public-and-private-higher-education-provider*.**
- **Dominicis, L., Pérez, S. &Zubieta, A. (2011). European University Funding and Financial Autonomy, *JRC Scientific and Technical Reports*, 1-30.**
- **Bracco, kathy (1997). Public and private financing of higher education: shaping public policy for the future. *American council on education Oryx press series on higher education*, https://www.amazon.com/Public-Private-Financing-Higher-Education/dp/1573561169.**
- **Harvard University (2015).Financial Report Fiscal Year 2015, 1-50.**
- ***http://www.wg.aegee.org/ewg/higheredu.htm*.**
- **Oxford University Gazette.(2011).University Mission Statement and Strategic Plan, Supplement (2). 4945.**
- **Sav, T (2013). Four-stage DEA ef Ficiency Evaluations, Financial Reforms Public University Funding *International Journal of Economics and Finance*, 5 (1), P P 24-36.**
- **Talk, Chalk (2007). discrimination in education: public versus private universities. *Journal of law & education*, 2(36).**

قائمة المواقع الإلكترونية:

- غرفة جدة، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية. تم الاسترجاع بتاريخ 2018/2/12 من موقع: www.jeg.org.sa.
- وزارة التعليم (2018). نائب وزير التعليم:- ميزانية 2018 تظهر اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين بمختلف القطاعات الحيوية وتؤكّد أنّ المملكة تقطف ثمار سياستها الاقتصادية الرشيدة، تم الاسترجاع بتاريخ: 2018/7/21م، https://www.moe.gov.sa.

- وزارة التعليم (2018). *الإدارة العامة للتعليم العالي الأهلي*، تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/1، https://departments.moe.gov.
- وزارة التعليم (2018). علاقة الكليات والجامعات الأهلية بوزارة التعليم، تم الاسترجاع في تاريخ: 2018/8/25، من موقع: https://departments.moe.gov.
- وزارة التعليم (2018). لائحة الجامعات الأهلية، تم الاسترجاع في تاريخ: 2018/8/25، من موقع: https://departments.moe.gov.
- وزارة التعليم (2018). إحصاءات التعليم العالي، تم الاسترجاع بتاريخ: 2018/7/26، https://departments.moe.gov.sa .